

الفصل الثاني عشر

الدبلوماسية

- المبحث الأول - المؤسسات الرسمية التي يقوم عليها التمثيل الدبلوماسي بين الدول .
- المبحث الثاني - التطور في أبعاد الدبلوماسية التقليدية أو الدبلوماسية القديمة .
- المبحث الثالث - الأنماط الحديثة والمعاصرة للدبلوماسية الدولية .
- المبحث الرابع - المسؤوليات الرئيسية لعمل الدبلوماسي .

الفصل الثاني عشر

الدبلوماسية

(Diplomacy)

لا جدال في أن الدبلوماسية هي الأداة الأولى في السياسات الخارجية للدول ولا سيما في وقت السلم . ويمكن تعريف الدبلوماسية بأنها عملية التمثيل والتفاوض التي تجرى بين الدول والتي تتناول علاقاتها ومعاملاتها ومصالحها . والدبلوماسية الفعالة هي التي تدعمها كل أدوات السياسة الأخرى التي تملكها الدولة سواء كانت هذه الأدوات سياسية أو دعائية أو اقتصادية أو عسكرية . ويعتقد كثير من الأساتذة المتخصصين في هذا الموضوع أن هدف الدبلوماسية الأول هو التوفيق بين خلافات الدول وفتح مسالك للاتصال بينها من أجل تحقيق هذا الهدف .

المبحث الأول

المؤسسات الرسمية التي يقوم عليها التمثيل الدبلوماسي بين الدول

تختلف المؤسسات الرسمية التي يقوم عليها التمثيل الدبلوماسي بين الدول بحسب الظروف والتقاليد والاتفاقات الخاصة التي تنصل إليها الحكومات مع بعضها في هذا الشأن ، وعادة ما يطلق على المؤسسة التي تتولى مهمة التمثيل الدبلوماسي سواء كانت سفارة أو معوضية اسم البعثة الدبلوماسية Diplomatic Mission ، وتحدد مرتبة هذه البعثة الدبلوماسية بحسب الأهمية التي تعلقها الدولة على العلاقات الدبلوماسية التي تبادها مع الدولة الأخرى أو بحسب مبدأ المعاملة بالمثل Reciprocity ، ولكن يلاحظ أن معظم البعثات الدبلوماسية تكون على مستوى السفارات التي يرأسها ممثلون دبلوماسيون من مرتبة سفير . وتجهز المفوضيات في المرتبة الثانية من ناحية الأهمية التمثيلية ويرأسها الوزراء المفوضون .

وإخلاف السفارات والمفوضيات فهناك القنصليات Consulates والبعثات العسكرية وبعثات المساعدات الاقتصادية ، وهذه تنظمها اتفاقات خاصة بين الدول التي ترسل والدول التي تتلقى أو تستقبل هذه البعثات .

وبالإضافة إلى هذه البعثات الدبلوماسية التي تتولى تمثيل مصالح الدولة ورعاية علاقاتها مع غيرها من الدول توجد بعثات دبلوماسية دائمة تبعث بها الدول إلى الأمم المتحدة ويكون على رأسها ممثل بلرجة سفير .

وإذا كانت السفارات والمفوضيات تقوم على تمثيل المصالح السياسية للدولة مع الدول التي يتم معها تبادل هنا التمثيل ، فإن القنصليات تقتصر في نشاطها على الأمور المتعلقة بالمصالح الاقتصادية والتجارية للدولة ومتابعة شئون رعاياها وحل مشكلاتهم ، الخ ، وغالبا ما تتركز هذه القنصليات في المدن الساحلية حيث أن هذه المدن تمثل مركزا من مراكز النشاط التجاري المستمر ، وتكون الهيئة القنصلية مسئولة بصفة رئيسية أمام السفير أو الوزير المفوض الذي يرأس البعثة الدبلوماسية في الدول التي تقام فيها هذه القنصليات . (١)

المبحث الثاني

التطور في أبعاد الدبلوماسية التقليدية أو الدبلوماسية القديمة

كانت الدبلوماسية التقليدية أو الدبلوماسية القديمة محدودة النطاق كما كانت أدواتها في التأثير محدودة وغالبا ما كانت القوة العسكرية أو أساليب التآمر هي الوسائل الرئيسية المستخدمة في الدفاع عن المصالح القومية للدول في مواجهة بعضها . وكانت الدبلوماسية التقليدية سرية في معظم جوانبها كما اعتمدت إلى حد كبير على العوامل الشخصية ، أو بعبارة أخرى فقد كانت دبلوماسية أرسطراطية مغلقة .

وقد استمرت هذه الدبلوماسية التقليدية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى حيث بدأت تتحول وتتغير تحت تأثير عدد من العوامل منها : - التغييرات السياسية والاجتماعية الواسعة المدى التي بدأت تظهر في العالم كله ، ويضاف إلى ذلك حقيقة جوهرية أخرى تتصل بتدهور النفوذ النسبي لأوروبا في العلاقات

الدولية ، و بروز قوى سياسية لها اتجاهات تنأير هذه الاتجاهات التقليدية في الدبلوماسية الأوروبية .

وكان أن ترتب على هذا التغيير ظهور طبقة جديدة من الدبلوماسيين الذين يجتفون العمل الدبلوماسي من أول مراحلهم ، ويكون اختيارهم محكوما بمدى كفايتهم في تمثيل دولهم ومدى مقدرتهم على الدفاع عن مصالحها في الخارج ، ولم يعد الاختيار للعمل الدبلوماسي يتم بسبب التفوذ الشخصي أو بسبب الانتماء إلى الطبقة الأرستقراطية في المجتمع لأن الوظيفة الدبلوماسية لم تعد عملية مظهرية وإنما أصبحت عملا أساسه الكفاءة والاقتدار وهذه الأول تمثيل الدولة ومتابعة مصالحها وتميبتها على أفضل الوجوه الممكنة .

كما أن الدبلوماسية الجديدة تخلت عن طابع السرية القديم الذي تميزت به الدبلوماسية التقليدية ، وأصبحت دبلوماسية مفتوحة (Open Diplomacy) وهنا أيضا يرجع إلى التغيير في ظروف المجتمع الهولوى وأوضاعه كما أنه فضل الثورة في أساليب الاتصال الدولى ووسائله ، لم يعد من الممكن بالنسبة للدول أن تلجأ إلى السرية في علاقاتها ومعاملاتها واتفاقاتها لأن تلك السرية كان لا بد وأن تفتضح ان عاجلا أو آجلا . كذلك فان نمو الرأى العام العالمى ، وظهور منظمات دولية عالمية وإقليمية ، تقوم بدور مهم في المجتمع الدولى ، ومع تطور أساليب الدعاية والاعلام ، كل ذلك جعل الدول تتبارى في الحصول على أكبر رصيد من التأييد لسياساتها . ولم يكن هنا ليم في ظل الدبلوماسية السرية التى تجعل من الصعب التعرف على نواياها ، أو على الأهداف التى تقصدها من وراء اتباع سياسات معينة .

وبالإضافة إلى هذه العوامل والمؤثرات فان نمو المؤسسات الديمقراطية في الكثير من الدول واخضاع الحكومات للمساءلة أو الرقابة من قبل الهيئات البرلمانية والنيابية ، كل ذلك يجعل من الصعب على هذه الحكومات عقد صفقات سياسية سرية مع غيرها أو التستر على أوضاع معينة يجهلها المجتمع ، لأن من حق الهيئات النيابية أن تتأكد من أن هذه السياسات الخارجية تستخدم المصالح القومية للدولة ولا تم على حسابها . وهنا أيضا من الأمور التى تجعل

من الصعب على الدول اتباع نفس الطرق والأساليب القديمة التي كانت أكثر اتفاقاً مع الأوضاع السياسية المتغيرة في الدول الأطراف في المجتمع الدولي القديم .

ومن النتائج البارزة التي قاد إليها التحول في طبيعة الدبلوماسية التقليدية أن أصبحت أكثر انفتاحاً وأكثر اتساعاً وأكثر إيجابية وأكثر تنوعاً في أدواتها وأساليبها مما اعتادت أن تكون عليه في الماضي . فمثلاً فإن وجود مؤسسات دبلوماسية رسمية في الدول لم يعد يعني أن هذه المؤسسات الدبلوماسية هي وحدها الأطراف التي تشارك في العمل الدبلوماسي على مختلف مستوياته ، فهذه البعثات الدبلوماسية وجدت لكي تكون هناك مسالك محددة ومنظمة ومستمرة للاتصال بين الدول والحكومات غير أن نطاق المشاركة في العمل الدبلوماسي أصبح يتخطى هذه المؤسسات الدبلوماسية الرسمية ، وأصبحت تشارك فيه أطراف أخرى كثيرة يسميها في مقدمتهم رؤساء الدول والحكومات ، فمن الظواهر التي تتميز بها الدبلوماسية الجديدة تزايد معدل الاتصال بين الدول على مستوى رؤساء الدول والحكومات من خلال الزيارات المتبادلة بينهم والتي تهدف إلى تأكيد وتنمية المصالح المشتركة بين دولهم وكذلك إثبات حسن نواياهم تجاه بعضهم ، ومثل هذه الاتصالات تعتبر مشاركة إيجابية في العمل الدبلوماسي وعلى أعلى مستوياته . وهناك العديد من الأمثلة التي يحفل بها المجتمع الدولي - والتي ستأتي على ذكرها تفصيلاً عند تناولنا لدبلوماسية القمة - والتي تؤكد نمو هذه الظاهرة وبشكل لم يكن مألوفاً من قبل في ظل الدبلوماسية التقليدية القديمة . (٢)

وبلى رؤساء الدول والحكومات المشاركة التي يقوم بها وزراء الخارجية ، ويعتبر وزراء الخارجية في مقدمة الأطراف المعنيين بصميم العمل الدبلوماسي نفسه حيث أن ممثلينهم الأولى هي الإشراف على السياسة الخارجية للدولة . وينصرف عمل وزراء الخارجية إلى كل جانب من جوانب العمل الدبلوماسي مثل المباحثات الدبلوماسية ، والتفاوض ، وحضور المؤتمرات ، وزيارة الدول الأخرى ، كما يقومون بدور المستشارين لرؤساء الدول والحكومات في مسائل السياسة الخارجية لكي يكون هؤلاء الرؤساء على إلمام بمجريات الأحداث

الخارجية وتطوراتها ، ولا سيما تلك الأحداث التي تؤثر في مصالح الدولة وعلاقتها الخارجية . كذلك فان وزير الخارجية هو الذي يشرف على كل البعثات الدبلوماسية التابعة للدولة في الخارج ، فهو الذي يوضح لهم حقيقة السياسة الخارجية التي تتبعها الدولة ويزودهم بالايضاحات حول أى تغيير يطرأ عليها ، وهو الذى يوجههم ويادلمهم الرأى حول المشاكل التي يصادفونها في دائرة أعمالهم ومسئولياتهم ، وباختصار فهو المرجع الأول في كل ما يتعلق بدبلوماسية الدولة وكذلك في كل ما يتعلق بالاشراف على تنفيذ سياستها الخارجية .

ثم تأتي بعد ذلك فئة الدبلوماسيين المحترفين الذين يشكلون من حيث العدد أكبر فئة عاملة في مجال الوظيفة الدبلوماسية ، وهم يتكونون من الأفراد الذين يحترفون الخدمة الدبلوماسية وأيضا من الخبراء والمستشارين الذين تستعين بهم وزارات الخارجية في محيط العمل الدبلوماسى ويتولى هؤلاء الدبلوماسيون متابعة كل الجوانب الروتينية في علاقات دولهم الخارجية واعداد التقارير والدراسات عن مهامهم الدبلوماسية وعن المشاكل التي قد تعاني منها دولهم في علاقاتها مع الدول التي يوجدون فيها ، واقترح أفضل الحلول لمعالجة هذه المشكلات ، كما يتولى هؤلاء الدبلوماسيون الاتصال بالمسؤولين في الدول التي يمثلون حكوماتهم فيها لاستطلاع الرأى حول الأمور التي تهم البلدين ، كما أنهم يشاركون في المفاوضات وفي أعمال المؤتمرات التي تساهم فيها دولهم .

وبالإضافة إلى الفئات السابقة ، توجد فئة أخرى هي فئة المبعوثين الخاصين *Special Emissaries* وهم المبعوثون الذين توفدهم حكوماتهم إلى بعض الدول الأخرى في مهام محددة تضطرهم إليها ظروف معينة . وقد تكون هذه المهام متعلقة باجراء مفاوضات ذات أهمية خاصة أو نقل وجهة نظر محددة حول مشكلة بلدانها أو توضيح بعض الملابسات التي تحيط بموقف الدولة من موضوع معين وهكذا . وتعين هؤلاء المبعوثين يتم بقرار من رئيس الدولة أو رئيس الحكومة التي تتولى إيفادهم ، وقد يكون هؤلاء المبعوثون من قوى الكتابة الممتازة في ناحية معينة مما يجعلهم أكثر من السفراء العاديين على معالجتها . وهذه الحقيقة في ذاتها قد تكون من عوامل الاحراج للسفير الذى تم مهمة المبعوث الخاص في الدولة التي يعمل لديها ، فاختيار مبعوث خاص قد يفسر من جانبه على

أنه يعنى تشككا في مقدرته وكفاءته الدبلوماسية أو في عمق ادراكه وتفهمه للمشكلة التي يوفد المبعوث الخاص بشأنها ، وهذا هو السبب الذي يجعل الدول لا تلجأ إلى هذه الوسيلة إلا في أضيق الحالات ، وعندما تبدو المهمة الخاصة أمرا لا بد منه .

أما الفئة الرئيسية الأخيرة التي تشارك بشكل ما في مسئوليات العمل الدبلوماسي فهي فئة الخبراء العسكريين والاقتصاديين والقنيين . فمع تشعب علاقات الدول وتداخلها في مختلف المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والعلمية والفنية ، تزداد الحاجة باستمرار إلى تبادل الخبرات ، وهذا التبادل بشكل بصورة ما جزءا من مسئولية السياسة الخارجية للدولة ، لأن الدولة قد ترى في هذا التبادل بالخبرة الفنية تدعيما لمصالحها القومية ، ومن ثم فإن التبادل الذي يبلو عملية فنية بحتة في ظاهرها إنما يخدم مصالح سياسية بالدرجة الأولى . وعلى ذلك فإن الخبراء والمستشارين العسكريين والقنيين الذين تبعث بهم الدول إلى غيرها ، أصبحوا يندخلون في إطار العمل الدبلوماسي بمعناه العام ، وربما كان هذا هو السبب في أن عددا كبيرا من سفارات الدول في الخارج أصبحت تضم وبصورة رسمية ملحقين قنيين وعماليين وثقافيين . وتبدو فائدة هؤلاء الخبراء والقنيين بوجه خاص في المؤتمرات الدولية المتخصصة حيث يكونون بحكم خبراتهم وتجاربهم أقلد على المشاركة في أعمالها من غيرهم . فمثلا نجد أنه في مؤتمرات نزع السلاح لا يقتصر تشكيل الوفود على الدبلوماسيين الذين يبحثون المشكلة من وجهة النظر السياسية ، وإنما تضم تلك الوفود خبراء عسكريين وعلميين حتى يمكن تناول المشكلات قيد البحث وتحليلها من مختلف زواياها العامة والمتخصصة .

المبحث الثالث

الأنماط الحديثة والمعاصرة للدبلوماسية الدولية

فلنا ان الدبلوماسية التقليدية بكافة خصائصها وأدواتها في التعامل الدولي ، اختفت تقريبا بفعل عدد من الحقائق والأسباب الضاغطة ، لتحل محلها أنماط جديدة ومتغيرة في العمل الدبلوماسي . وعموما فإن أبرز هذه الصور والأنماط الدبلوماسية لا تخرج عن الآتي :

قد ظهرت الدبلوماسية البرلمانية إلى حيز الواقع الدولي مع تزايد احساس الحكومات بمسئوليتها تجاه الرأى العام ، ومع تدعيم رقابة السلطة التشريعية على كافة أعمالها بما في ذلك قطاع السياسة الخارجية نفسه ، وأيضا مع التحسن الضخم في كثافة عمليات الاتصال الدولي ، مما نتج عنه أن أصبحت الدبلوماسية علنية ومفتوحة على النحو الذى سلفت الاشارة إليه . (٣)

وقد وجدت الدبلوماسية البرلمانية ، بالمقاييس المتعارف عليها اليوم ، أول تطبيق عمل لها في ظل عصبة الأمم ، وتمثل ذلك في طرح المشكلات الدولية للمناقشة العامة وبصورة أتاحه لمختلف الدول الأعضاء في المنظمة العالمية ، سواء كانوا أطرافا مباشرين في تلك المشكلات أو كانوا بعيدين عنها ، أن يعبروا عن آرائهم وعن تصورهم للحلول التى يمكن الأخذ بها في مواجهتها ، ثم كان الأمر يطرح بعد ذلك كله للتصويت لاتخاذ قرار فيه .

ثم توسعت الأمم المتحدة ، بمختلف أجهزتها ومؤسساتها ، في تطبيق هذه الاجراءات حتى أصبحت الدبلوماسية البرلمانية بمثابة النمط المسيطر على دبلوماسية المجتمع الدولي كله . وقد تعددت المشكلات المطروحة للمناقشة بحيث شملت الكثير من المشكلات السياسية الاقليمية ، والأزمات الدولية ، ومشكلات البيئة ، ومشكلة العلاقة بين الدول المتقدمة والدول النامية ، ومشكلات حقوق الانسان ، الخ .

وعلى الرغم من الايجابيات الكثيرة للدبلوماسية البرلمانية ، إلا أن ثمة عيوب معينة تسبب إليها ومنها :

١ - أن الدبلوماسية البرلمانية تضع الحكومات ، وبخاصة أثناء عملية التفاوض الدبلوماسى ، في بؤرة الضغوط المباشرة للرأى العام ، وهو ما يجرها وقد يرغمها على اتخاذ مواقف تتسم بالتصلب أو التطرف وبشكل قد لا تقدر على تحمل مخاطره وتبعاته . ويرجع ذلك إلى أن أى نزعة نحو المرونة أو التساهل ستفسر على أنها تحمل معنى الضعف أو التخاذل في مواجهة الأطراف الآخرين الذين تشملهم عملية التفاوض . ومثل هذا الضيق العاطفى من الرأى العام

الداخلي ، قد يؤدي إلى الإطاحة بالحكومة القائمة مع أول انتخابات عامة ، وهذا الاحتمال بالذات تحسب له الحكومات وتخشى نتائجه ، ومن واقع هذا التخوف نجد قسما مضطرا إلى انتهاج خط متشدد في التفاوض على الرغم من ادراكها المسبق أن ذلك لن يتهى بها إلا إلى نهايات مسودة ونتائج غير ايجابية .

وتدل تجربة التفاوض الدبلوماسي أنه كلما أمكن فصل المفاوضات عن المؤثرات الاتقاعالية الفضاغة للرأى العام ، كان ذلك أدمى إلى تدليل الصعاب اللى تعترضها وتسهل مهمة المتفاوضين .

ويعضى هذا الخط من التقد للدبلوماسية البرلمانية إلى القول بأن ما ينطبق على الرأى العام ينطبق أيضا على الأحزاب السياسية اللى تتخذ من المفاوضات فرصة للتشهير بالحكومات لاجراجها ولتكثيف الضغوط الشعبية الواقعة تحتها ، وتحدث هذه المناورات الحزبية ليس دفاعا عن المصالح الوطنية للدول وإنما للوصول إلى السلطة على أقتاض الحكومات القائمة .

٢ - أن الدبلوماسية البرلمانية تعمل على تفتيت الرأى حول المشكلات المطروحة للمناقشة بين أغلبية من اتجاه معين وأقلية من اتجاه آخر ، ومثل هذا الانقسام في الرأى يمكن أن يبقى على المشكلات معلقة بلا حلول ، وبخاصة عندما تصدر القرارات فيها ضد ارادة أطرافها المعنيين بها مباشرة ، وتكون محصلة ذلك في التحليل الأخير ، المزيد من التوتر الدولى .

ومن ناحية أخرى ، فان المناقشات غالبا ما تجرى ضمن الحدود المباشرة لتلك المشكلات ، وقد أوضحت التجارب الواقعية ، أنه يكون من الصعب نعقب المشكلات الدولية من جنورها ما لم تربط بمشكلات أكبر منها ، أو بالتحديد. المشكلات اللى تشكل الاطار العام والواسع لها . فمشكلة مثل برلين ، لم يكن يمكن من الواقى أن تناقش في اطارها المحدود والمباشر ، وإنما كجزء من مشكلة العلاقات بين الكتلتين الغربية والسوفيتية في أبعادها الشاملة ، وهكذا .

٣ - أن الدبلوماسية البرلمانية كما يطلق عليها خصومها ، هى دبلوماسية المكبرات الصوتية أو الدبلوماسية اللى تقوم على تبادل القلف والسياب واطلاق

العنان في توجيه الاتهامات بحق وبدون حق ، وهي بذلك تبعد عن أصول الدبلوماسية المأدبة التي تعتمد على المنطق والاعتدال في جو تسوده روح الاحترام المتبادل والنزاهة المشتركة في الوصول إلى اتفاقات ترضى المصالح المختلفة المتفاوضين .

إلا أن الانتقادات السابقة يرد عليها من واقع الآتي :

أولا - أن المهمة الأولى للدبلوماسية هي الدفاع عن المصالح الحيوية للشعب كما تفهمها هذه وتعتبر عنها من خلال مختلف قنوات الاتصال المفتوحة أمامها . ويرتب على ذلك أن إخضاع العمل الدبلوماسي للرقابة الشعبية يمس ظاهرة إيجابية تحقق تماما مع الهدف الذي من أجله تم هذه الممارسة الدبلوماسية بالنيابة عن المجتمع وبغرض منه ، والقول بغير ذلك إنما هو ادعاء مرفوض ولا يتفق وطبيعة المبدأ الديمقراطي ذاته .

ثانيا - أن اتاحة الحرية للصحافة ، والأحزاب المعارضة ، وللرأي العام الشعبي ممثلا في مختلف اتجاهاته ، عند مناقشة أحكام الموائيق والمعاهدات التي تكون دولهم أطرافا فيها ، يكون أدعى إلى اقتناعهم بمبرراتها ودفعهم إلى قبول ما تتضمنه من التزامات . ومن ناحية ثانية ، فإن مثل هذه المناقشات الحرة قد تسهم في إعادة صياغة هذه الالتزامات التعاهدية بصورة تكون أكثر اتفاقا ومقتضيات المصلحة القومية ، والنتيجة الأخيرة ، هي تهيئة أساس أقوى لاحترام تلك المعاهدات واستمرار التقيد بها ، وهي كلها عوامل إيجابية في تحقيق الاستقرار الدولي .

وأيا كان الرأي حول الدبلوماسية البرلمانية ، وسواء كان معها أو ضدها ، فقد أكلت هذه الدبلوماسية نفسها ودون شك كمنط دبلوماسي متميز ، ولا يبدو أن هناك أسبابا قوية ستدفع بالعالم في اتجاه الرجوع عنها .

٢ - الدبلوماسية الشمولية (Totalitarian Diplomacy) :

تمثل الدبلوماسية الشمولية هي الأخرى نمطا خاصا وفريدا من أنماط الدبلوماسية الدولية ، وقد انبثقت خصائصها من صميم الممارسات التي طبقتها نظم الحكم الشمولي في مناطق مختلفة من العالم .

فالأنظمة الشمولية (أو الدكتاتورية) قامت على استخدام كافة الوسائل العسكرية والسياسية والدعائية من أجل بسط نفوذها وكسر مقاومة الأنظمة المعادية لها والإنتهاء بها إلى حالة من الاحباط النفسى والاستسلام المعنوى الذى يجعلها مشلولة في مواجهة المواقف والأزمات التى تكون أطرافا فيها .

وكتقاعدة . فقد نسرت هذه الترععات الشمولية التسلطية وراء العديد من العقائد والمذهبيات التى وان اختلفت في المحتوى ، إلا أنها قامت كلها بنفس الوظيفة أى تبرير ما يحدث على أنه أمر حتمى ولا مفر منه . ومن ضمن هذه النظريات على سبيل المثال : نظرية السيادة العنصرية ، ونظرية التفوق الحضارى ، ونظرية المجال الحيوى ، ونظرية الأمن القومى ، ونظرية الثورة البروليتارية العالمية . الخ

وفي نطاق هذه التبريرات المذهبية استخدمت الدبلوماسية كسلاح فعال في الضنط والتأثير . وبصورة جعلتها تختلف اختلافا جذريا وشاملا من حيث أهدافها واتجاهاتها ووسائلها عن الدبلوماسية الديمقراطية . فالدبلوماسيون الذين أنبسط بهم هذه المهام لم يكونوا مجرد حلقات اتصال بين دولهم وبين الحكومات الأجنبية المعتمدين لديها ، على غرار ما تقترضه النظرية الدبلوماسية التقليدية . وإنما قاموا بدور العملاء لهذه الأنظمة الشمولية يتغلون كل ما تمهد به إليهم من أعمال تقتر إلى أبسط المبادئ الأخلاقية المتعارف عليها دوليا مثل الخداع والتآمر والتجسس .

ومن ناحية أخرى ، فإن الهدف من ممارسة الدبلوماسية الشمولية من خلال هؤلاء العملاء المتسرين وراء الحصانات الدبلوماسية المقررة لهم ، لم يكن تهيئة مناخ أفضل للتفاهم بين دولهم والدول الأخرى ، وإنما العمل على خلق التوترات وتضجير المواقف وتوسيع الثغرات والنفوذ منها إلى حيث تريد هذه النظم الشمولية أن تصل إليه من إخضاع الغير ودفعهم إلى الاذعان لما يطلب منهم قبوله ومن هنا فإن الدبلوماسية الشمولية تتعمش وتتججج في ظروف الصراع والتوتر منها في ظروف السلم والاستقرار

ومن الجدير بالملاحظة ، أن الدبلوماسية الشمولية لا تقيم وزنا على الاطلاق لتمهيداتها الدولية بل ان تقبدها بالمواثيق والمعاهدات التي تدخل طرفا فيها . سواء كانت هذه ثنائية أو متعددة الأطراف ، لا يقرره ولا تتحكم فيه سوى مبدأ الضرورة وحده . بمعنى أن هذه الأنظمة تستطيع أن تتصل من التزاماتها وهي في سبيل ذلك تقتل مختلف الفرائع التي تحاول بها أن تنطى على سلوكها غير الأخلاقي وغير المشول في المجتمع الدولي ، ولم يحدث أن شذ نظام شمولي واحد عن تلك القاعدة ، وتاريخ الدكاتوريات النازية والفاشية وغيرها من الدكاتوريات المذهبية والعسكرية في كل مكان . حافل بالوقائع التي تبرهن على صحة هذا الادعاء .

وتنظر الدبلوماسية الشمولية إلى المبادرات الودية والاتجاهات المسالمة التي تظهرها الدول الأخرى على أنها دليل عمل على الضعف والتخاذل ، كما قد تفسر هذه المبادرات والاتجاهات في أحوال أخرى على أنها ستار يخفي وراءه النوايا الخبيثة لهذه الدول ، وفي كسل الأحوال فان تفسير النوايا الخارجية يتم بشكل ملتو مما يترتب عليه انتهاج سياسات أو ترتيب مواقف وحسابات تضر بالسلم الدولي أكثر مما تخلفه

كذلك يلاحظ أن الدبلوماسية الشمولية لا تتواني البتة عن استخدام أروقة المنظمات الدولية كحقل خصب لدعاياتها التي تحاول من ورائها تفضيل الرأي العام العالمي وخناعه عن طريق تصوير دوافعها وأهدافها تصورا زائفا . وقد دفع هذا الأمر بخبراء عديدين إلى القول بأن الدبلوماسية الشمولية لا تتحمل بالمنظمات الدولية ولا تقيم لها وزنا كأدوات لتحقيق السلم العالمي ، وإنما تعاملها ك مجرد أداة من أدوات دعايتها الدولية الموجهة ضد خصومها . وترتكز النظم الشمولية كما هو معروف ، على الدعاية باعتبارها أقوى الأسلحة التعمية التي تحارب بها معركتها ضد الديمقراطية كما أنها أقل تلك الأسلحة من حيث المخاطرة عند تنفيذ مخططاتها العدوانية .

وتعاني الدول الديمقراطية كثيرا من مشكلة التعامل مع النظم الشمولية من خلال القنوات التقليدية والوسائل الروتينية للعمل الدبلوماسي ، فدبلوماسيوها

لا يتمتعون بحرية الحركة داخل هذه الدول الشمولية ، كما أنه لا توجد منافذ مفتوحة يستطيعون الاتصال عبرها بالزعماء ويمتدنى القرارات فيها للوقوف على اتجاهاتهم وآرائهم وتفسيراتهم لظواهر السياسة أو التطورات الدولية التي يكونون طرفا فاعلا ومؤثرا فيها ، هذا بالإضافة إلى أن المناخ النفسى الذى يحيط بهؤلاء الدبلوماسيين عادة ما يكون حافلا بمشاعر الكراهية والعداء مما يجعلهم غير قادرين على الوصول إلى الرأى العام الحقيقى والتفاعل معه عن قرب .

كذلك فإن تجربة التفاوض مع الأنظمة الشمولية داخل المؤتمرات الدولية وخارجها تمخضت في معظم الأحوال عن شعور عميق لدى الدول الديمقراطية بالحية والمرارة مما كان يفقدها الحافز على الاستمرار في عمليات ميثوس منها . ويرجع ذلك إلى أن المثلين الدبلوماسيين لهذه الأنظمة يركزون على وسائل التهديد والضغط والاكراه أكثر مما يعتمدون على المنطق في الاقتناع ، وهم يتصورون الأمور من زاوية علاقات القوة وليس من زاوية المصالح المشتركة أو المنافع المتبادلة ، وهم فوق ذلك كله يتصفون بالتصلب وبضعف القدرة على التكيف المرن في اتجاه الحلول الوسط ، وهى كلها أمور تعقد من سير عمليات التفاوض وتضنط عليها في اتجاه القشل مهما توفر لدى الدول الديمقراطية من حسن النوايا .

ان الدبلوماسية الشمولية لا تعترف بمبدأ التنازلات التى تفرضها طبيعة المساومات الدبلوماسية بين الدول ، وهى تريد أن تكسب من خصومها كل شيء في مقابل جعلهم يخسرون كل شيء ، وحتى في الأحوال التى تضطر فيها هذه الأنظمة الشمولية إلى تقديم بعض التنازلات ، فإنها تفعل ذلك وهى مكرمة وهى لن تتردد في أن تراجع عنها عند أول بادرة تسمح لها بذلك . (٤)

٣ - دبلوماسية القمة (Summit Diplomacy) :

المقصود بدبلوماسية القمة تلك المؤتمرات الدبلوماسية التى يعقدها رؤساء الدول والحكومات فيما بينهم والتى يتوصلون فيها إلى بعض القرارات السياسية الهامة أو عقد بعض الاتفاقات التى تستخدم مصالحهم الوطنية . (٥)

وعلى الرغم من أن هذا النمط في التعامل الدبلوماسي قد شاع في السنوات الأخيرة وبالدرجة التي يعتبر معها علامة بارزة من علامات الانقراض في أزمة الحرب الباردة وحلول مبدأ التفاوض والتشاور محل مياسات الحافة والمواجهة، إلا أن دبلوماسية القمة ليست بالأمر الجديد في تاريخ الدبلوماسية الدولية وإن كانت قد عرفت فيما مضى بالدبلوماسية الشخصية .

وهناك أمثلة كثيرة تبرهن على الحقيقة التاريخية السابقة من أبرزها اجتماع نابليون في مطلع القرن الماضي مع الكسندر الأول قيصر روسيا ، وهو الاجتماع الذي انتهى بالتوقيع على معاهدة تيلست التي اتفقا فيها على تقسيم أوروبا بين فرنسا وروسيا . كما أن مؤتمر فينا الذي انعقد في عام ١٨١٥ بعد هزيمة نابليون، يعتبر أول مؤتمر قمة أوربي موسع في التاريخ ، وهو المؤتمر الذي قام بإرساء دعائم نظام دولي جديد يؤدي إلى صيانة السلم الأوربي لمائة عام . ثم هناك مؤتمر باريس الذي عقد في عام ١٨٥٦ ومؤتمر برلين في عام ١٨٧٨ ، وهي المؤتمرات التي حاولت أن تخلق نوعا من التوازن بين روسيا وبين باقي أوروبا . وأيضا فإن بسمارك وكافور أمكتهما أن ينجزا الهدف الخاص بالوحدة الألمانية والوحدة الإيطالية عن طريق الدبلوماسية الشخصية والحروب المحدودة

وبعد الحرب العالمية الأولى نجد أن الأقطاب الأربعة الكبار ونسون وكليمنصو ولويد جورج وأورلاندو أسهموا بجهود بارزة في التحضير لمعاهدات الصلح وتسويات السلام . وخلال العشرينات والثلاثينات لم يكن مقر عصبة الأمم في جنيف هو المكان الوحيد لعقد اللقاءات الدبلوماسية بين السياسيين البارزين ورؤساء الحكومات وإنما تعددت تلك اللقاءات خارج نطاق العصبة وأمكن من طريقها التوصل إلى بعض الاتفاقات السياسية الهامة ، ومن ذلك أن اتفاقية لوكارنو الشهيرة التي عقدت في عام ١٩٢٥ كانت النتائج المباشر للمجهودات الدبلوماسية التي كان طرفاها الأساسيان هما مهندسا التصارب الفرنسي الألماني أرستيد بريان وجوستاف ستريسمان . ثم كان هناك الميثاق الرباعي الذي عقد في عام ١٩٣٣ بمبادرة من موسوليني وكانت أطرافه هي بريطانيا وألمانيا وإيطاليا وهذا الميثاق حاول أن يحى الوفاق الأوربي القديم من خلال توثيق عرى التعاون بين تلك القوى الأوربية الكبرى باعتبارها الممثلة الحقيقية للحضارة الأوربية .

وقيل وقوع الحرب العالمية الثانية مباشرة نجد أن الدبلوماسية الشخصية ازدهرت بصورة ملحوظة ، ومن أمثلتها القامات المتكررة بين هتلر وموسوليني وإلى انتهت بتنسيق سياستهما ومخططاتهما التي انبثقت عنها في النهاية التحالف المعروف بالمحور بينهما وبين اليابان . ومن هذه اللقاءات أيضا لقاء هتلر مع نيفيل تشمبرلين رئيس وزراء بريطانيا ، والذي انتهى بالتوقيع على اتفاقية ميونيخ في عام ١٩٣٨ ، ثم هناك ميثاق عدم الاعتداء الذي وقع بين روسيا السوفيتية وألمانيا النازية في أغسطس ١٩٣٩ والمعروف بميثاق مولوتوف ريبنتروب .

وخلال الحرب العالمية الثانية تعددت لقاءات القمة الدبلوماسية بين زعماء جبهة التحالف ضد المحور ومن أمثلتها الاجتماعات التي تمت بين الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت ورئيس وزراء بريطانيا ونستون تشرشل ، ثم لقاءتهما بالزعيم السوفيتي جوزيف ستالين في مؤتمرات طهران وبالتا وبوتسدام ولم يكن للدبلوماسيين المحترفين دور بارز في لقاءات القمة هذه ، وهي اللقاءات التي أبرزت صعوبة التوصل إلى اتفاقات عملية على الرغم مما كانت تقتضيه ضرورات التحالف وذلك نتيجة تباين الخلفيات وتباعد وجهات النظر واختلاف تفسير الوقائع والتطورات مع عدم توافق التوقعات حول ما سيكون عليه مستقبل المجتمع الدولي في عالم ما بعد الحرب ، كما أن مفاهيم الحرية والديمقراطية كانت تعني لروزفلت وتشرشل غير ما كانت تعنيه لستالين إلا أن ضغوط الحرب والتحالف هي التي أملت عقد هذه اللقاءات بغية الوصول إلى شكل ما من أشكال التخطيط المشترك للمواقف والامكانيات واستراتيجيات الحرب ، الخ .

وفي عالم ما بعد الحرب شاعت لقاءات القمة بشكل واضح وشارك فيها رؤساء الدول والحكومات الكبرى في المجتمع الدولي بلا استثناء ومن أبرزهم أيزنهاور وكيندي وديجول وأديناور وماكيلان وخروشوف وكوسيجين وغيرهم .

فمثلا نجد أن ديغول لم يكن ينظر إلى لقاءات القمة على أنها مجرد سباحة دبلوماسية وإنما كان يعتبرها فرصة للدفاع عن اتجاهاته ولمحاولة إنجاز أهدافه السياسية وزيارته للاتحاد السوفيتي تثبت ذلك إلى أبعد حد ، فديغول كان أول رئيس دولة غربي يسمع له بزيارة كل المدن الكبرى في الاتحاد السوفيتي بل

ومخاطبة الشعب السوفيتي مباشرة على شاشات التلفزيون ، وجاءت توقيت الزيارة مع انسحابه من القيادة العسكرية المشتركة لحلف الأطلسي ليعطيها قيمة كبرى في نظر القادة السوفيت وكان من نتائجها مثلاً اتفاق الطرفين حول مبدأ هام وهو أن أي تسويات للأمن الأوربي يجب أن تكون مسؤولة للدول الأوربية نفسها ، وهو ما كان يؤكد نزعة ديمول الأوربية المستقلة عن النفوذ الأمريكي .

وفي مجال لقاءات القمة الأوربية الأخرى الهامة في عالم ما بعد الحرب ومع بداية انفتاح الشرق على الغرب كان هناك مؤتمر الأقطاب الرباعي الذي عقد في جنيف في يوليو ١٩٥٥ بين زعماء كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا والذي بلور ما أطلق عليه «روح جنيف» ، وكذلك مؤتمر كامب دافيد الذي عقد بين الزعيم السوفيتي خروشوف والرئيس الأمريكي أيزنهاور في عام ١٩٥٩ وبمخاطبة بعض المشكلات الدولية الشائكة مثل مشكلة برلين ، وأيضا هناك اللقاء الشهير الذي تم بين خروشوف وكيندي في فينا في يونيو ١٩٦١ والذي قال كيندي أن ميرته الإيجابية الوحيدة كانت تتمثل في تحديده للمواقف ووجهات النظر بغض النظر عن مدى الاتفاق بين الطرفين .

ولعل هذا الاعتبار بالذات ، وهو ضرورة أن تكون التوايا والاتجاهات مفهومة بكل قطع وتحديد لدى زعماء هذه القوى النووية الكبرى حتى لا يحدث انفجار نووي نتيجة خطأ في الحساب أو سوء التقدير ، هو الذي حثنا إلى إقامة الخط الساخن بين موسكو وواشنطن في عام ١٩٦٣ ، وبين موسكو وباريس في عام ١٩٦٦ ، وبين موسكو ولندن في عام ١٩٦٧ حتى تتوفر باستمرار إمكانية للاتصال الشخصي المباشر على قمة المستويات السياسية المسؤولة في هذه الدول

على أن أبرز لقاءات القمة التي تمت في السبعينات ، اللقاء الذي عقد بين الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون وبين القادة السوفيت في مايو ١٩٧٢ وبينه وبين القادة الصينيين في بكين في فبراير ١٩٧٢ ، وقد نتج عن اللقاء الأول تعميق أواصر التفاهم والتعاون بين الطرفين ووضع الأساس لاتفاقهما المشترك حول عدد من المسائل الأساسية في السياسة الدولية . أما اللقاء الأمريكي الصيني

فقد أنسى سياسات المقاطعة والحصار التي نفذتها الولايات المتحدة ضد النظام الشيوعي في بكين طيلة ربع قرن ، وكان المقدمة نحو دخول الصين الشعبية الأمم المتحدة وتبوءها مقعدا دائما في مجلس الأمن ، لتحل بذلك مكانها الطبيعي كاحدى القوى العظمى في عالم اليوم .

٤ - الدبلوماسية الوقائية أو الدبلوماسية المانعة : (Preventive Diplomacy)

يرتبط ظهور ما يعرف بالدبلوماسية الوقائية أو الدبلوماسية المانعة في العلاقات الدولية المعاصرة بداج همرشولد ، السكرتير العام الأسبق للأمم المتحدة (١٩٥٣ - ١٩٦١) ، وقد جاء أول تطبيق عملي للدبلوماسية الوقائية خلال أزمة السويس في عام ١٩٥٦ عندما تدخلت الأمم المتحدة ببعض التدابير العسكرية الدولية المحدودة لفض الاشتباك بين المتحاررين ، ووضع ترتيبات وقف اطلاق النار موضع التنفيذ الفعال تمهيدا لاسترجاع الأمور إلى نصابها الطبيعي وتسوية الأزمة الناشبة . وهذه التدابير الجماعية التي طبقت في عدد من المواقف المشابهة ، أصبحت تعرف منذ ذلك الوقت بعمليات حفظ السلام ، وقد تحدثنا عن هذه العمليات تفصيلا عند بحثنا لقضية الأمن الجماعى .

وقد أوضح همرشولد الأسباب التي تدفع إلى انتهاج هذه الدبلوماسية في ظروف الأزمة الدولية ، بأن ذكر أنه على الرغم من الاختلافات الأساسية ، من مذهبه وغيرها ، والتي تعمل على تقسيم العالم إلى عدد من الكتل الدولية المتصارعة ، إلا أن هناك مجموعة كبيرة من الدول غير المنحازة التي تؤثر أن تظل بمنأى عن هذه الأحلاف والتكتلات لكي تصون استقلالها وتبقى حرة في اتخاذ القرارات التي تدافع بها عن مصالحها . وترتيا على ذلك ، فإن المنازعات التي تحدث بين الدول غير المنحازة يمكن أن نسوى بعيدا عن تدخل القوى الكبرى وفي مناخ يخلو من الضغوط الحادة التي تسببها تحالفات الرأى والمصالح فيما بينها ، بل الأكثر من ذلك أنه يمكن تهيئة ظروف تستطيع أن تحفز هذه القوى الدولية الكبرى على أن تعمل في إطار من التنسيق أو من التعاون المشترك لحفظ السلم الدولي ، وبشكل يقترب كثيرا من التوقعات التي انبنت عليها تقديرات واضعى

ميثاق سان فرانسيسكو في عام ١٩٤٥ . وقد ينبثق الحاضر على التتبع المشترك من تصميم تلك القوى الدولية على تقاضى جلب الصراعات الاقليمية المحلولة إلى دائرة صراعاتها المباشرة وذلك اما للابقاء على علاقات التوازن الدولي القائم، أو لمنع تصاعدها إلى القطة التي قد تفجر عندها أو بسببها حرب شاملة غير مرغوب فيها (٦)

ويستطرد هنا الخط الذي يصور ايجابيات الدبلوماسية الوقائية إلى القول بأن الأمم المتحدة لا تستطيع بطبيعة تكوينها وبفعل الضغوط النيفة التي تتعرض لها وتؤثر في أداؤها وتمكس على العلاقات المتبادلة لأعضائها ، أن تمارس تأثيرا ضالا في النزاعات التي تقع ضمن دائرة الصراع المباشر للقوى والتكتلات الدولية الكبرى ، ويرجع السبب في ذلك إلى أن سوء استخدام سلطة القيتو التي نستأثر بها هذه القوى في مجلس الأمن يمكن أن تشله عن التصرف في مواجهة التهديدات الخطيرة لسلام الدول، كذلك فإن مناورات الدول الكبرى في الجمعية العامة ، واتجاهها إلى التأثير في مجرى المناقشات ، فضلا عن أن هذه المناقشات قد تشعب في اتجاهات لا تتصل مباشرة بالنزاعات المطروحة ، كل ذلك يمكن أن ينال بشدة من مقدرة الأمم المتحدة على المجابهة الفعالة للمنازعات التي تقع بين القوى الكبرى . وفي مثل تلك الأحوال فإنه يستحيل على السكرتير العام للأمم المتحدة ، من واقع الامكانيات المحلولة الموضوعة تحت تصرفه ، أن يقوم بلور بديل للذين الجهازين الرئيسيين من أجهزة حفظ السلم العالمي . وبالإضافة ، فقد تفسر دبلوماسيته الترفيقية تفسيرا متعاملا من أحد هذه الأطراف الدولية الكبرى ، الأمر الذي قد يكون سببا في تلميز فاعلية هذا الجهاز التنفيذي الهام من أجهزة الأمم المتحدة .

ومثل هذا التقييد لسلطة المنظمة العالمية ولدورها في بعض عمليات حفظ السلام ، هو الذي يبين بوضوح الحدود التي يمكن لها أن تتحرك فيها وبنجاح ، وذلك إما لمنع تفجر بعض الصراعات الدولية (البعث الوقائي) ، أو لاحتوائها ونسويتها إذا ما نشبت فعلا . ويمكن أن يتحقق ذلك بالعمل للابقاء على تلك الصراعات ضمن اطارها المحلود ، والتصدي لأي محاولة تهدف إلى إقحامها في صراعات القوى الكبرى . أما بالنسبة للصراعات الاقليمية التي تقع على هامش

صراعات القوى الكبرى أو على مقربة منها ، فان جهود الأمم المتحدة يجب أن تركز على محاولة منع هذه الصراعات من الوقوع في مصيدة الاستقطاب الدولي ، ويكون ذلك ممكنا بتوفير حلول تقدر في التحليل الأخير على الاحتفاظ للصراع بصفته المحلية المحدودة .

ولكى نستطيع الأمم المتحدة أن تنجز هذه المهمة الأساسية في صون السلم الدولي ، فانه يتعين عليها من خلال أجهزتها المختصة أن تيلور نمطا خاصا من السياسات التي تكون قابلة للتطبيق الفعال في مثل تلك الأحوال ، وبشرط أن تكون هذه السياسات متوازنة ، وألا تستخدم مصالح طرف دولي على حساب طرف آخر ، وأن يكون واضحا للجميع أن هدفها الأول والنهائي هو منع تدويل الصراعات المحدودة ، والتصميم على عدم ربطها بصراعات أخرى أكبر وأعمق منها .

ويقول هرشيلد أن أهمية الدبلوماسية الوقائية أو المانعة تتمثل بشكل خاص في المواقف التي يفضج فيها الصراع كنتيجة لوجود فراغ قوى في المناطق غير المنحازة التي تقع بين الكتل الدولية الكبرى . وهنا تكون مسئولية الدبلوماسية الوقائية ووظيفتها الأساسية ، محاولة ملأ ذلك الفراغ من خلال التواجد المؤثر والفعال للمنظمة العالمية ، وذلك لكي تفوت الفرصة على القوى الكبرى في أن تفعل ذلك بوسائلها الخاصة التي لا بد وأن تعود إلى سلسلة من ردود الفعل المضادة في النهاية للسلم والاستقرار الدوليين . ويمكن أن يتم ذلك من جانب الأمم المتحدة على أساس مؤقت ، أي حتى يتسنى ملأ ذلك الفراغ بالوسائل الطبيعية ومن خلال الاتفاقات أو المبادرات التي تنبثق من ارادة الدول المعنية بها مباشرة .

وكان من رأى هرشيلد أن الدبلوماسية الوقائية استطاعت أن تحقق أهدافها وتفرض وجودها في بعض المنازعات والأزمات الدولية مثلما حدث في السويس ولبنان والأردن ولاوس والكونغو (وقبرص فيما بعد) . فقي كل هذه المواقف تحركت الأمم المتحدة بوسائلها الخاصة لكي تحل دون نفاقهما

ولتبعد القوى الكبرى عن التدخل المباشر فيها ، وقد تفاوتت هذه الوسائل في قوتها وفي مداها بحسب ظروف كل نزاع ، وتبعاً لما اذا كان الصراع المتسبب فيه سياسياً أو عسكرياً أو اقتصادياً . بل ذهب همرشيلد أبعد من ذلك عندما قال إن الأمم المتحدة بتوكيدها على أساليب الدبلوماسية الوقائية ، إنما كانت تقوم بمشاركة إيجابية في الاتجاه الذي يساعد في النهاية على حل منازعات القوى الكبرى نفسها ، فهي يجهد هذا الهدف إلى حصر نطاق الأزمات الدولية وتطويرها كقائمة نحو حلها ، كانت تغذى في نفس الوقت الشعور بالمسئولية المشتركة لدى هذه الدول الكبرى في مواجهة الأخطار التي تهدد السلم الدولي ودفعهم إلى الاتفاق حول التدابير التي يمكن الاعتماد عليها في مقاومة تلك الأخطار ، وهو ما يعد تطوراً مهماً في اتجاه انجاز الهدف الأكبر الذي قامت من أجله الأمم المتحدة ، وهو التمكين لسلم عالمي مستمر .

على أنه يبقى أن يقال أن الدبلوماسية الوقائية وإن نجحت بالفعل في تأكيد نفسها في ممارسات المنظمة العالمية في قطاع حفظ السلام منذ منتصف الخمسينات بعد فترة من العجز النسبي ، إلا أن نجاح الأمم المتحدة في هذا الميدان يعتبر نجاحاً جزئياً . فالدبلوماسية الوقائية بالمفهوم الذي أوضحه همرشيلد وأكد عليه ليست أكثر من تطبيق عمل محدود لنظام الأمن الجماعي في إطاره العالمي الشامل .

فنظام الأمن الجماعي ، كما نعلم ، يتطلب من الأمم المتحدة اظهار استجابة دولية اجماعية في حالة وجود تهديد للسلم الدولي ، سواء جاء هذا التهديد من دولة صغرى ، أو من قوة كبرى ، أو من تكتل دولي معين . أما الدبلوماسية الوقائية ، فإنها تنشط فقط في ظروف النزاعات المحدودة التي يكون أطرافها غير منحازين للقوى الكبرى أو لتكتلات الدولية التي تدور في ظلها .

ولكن برغم هذا التحفظ ، نظل الدبلوماسية الوقائية أو المانعة ، إنجازاً عملياً قيماً من الإنجازات التي استطاعت الأمم المتحدة أن تحققها ، خاصة أنها بدأتها وأثبتت نفسها فيها ، في وقت كانت الحرب الباردة بين القوى الكبرى ما تزال في قمة توترها .

مع التوسع الواضح في اقامة الأحلاف العسكرية ومواثيق الأمن الجماعي ومعاهدات الدفاع المشترك في عالم مابعد الحرب الأخيرة ، ظهرت إلى الواقع دبلوماسية جديدة في المجتمع الدولي تعرف بدبلوماسية المحالفات .

والنتج في دراسة دبلوماسية المحالفات الدولية يساعد على تفهم العديد من الجوانب الأساسية التي تحيط بهذا الموضوع ، وفي الاجابة على الكثير من الأسئلة التي يطرحها قيام هذه المحالفات مثل : ما هي الدوافع التي تحفز قادة الدول على الدخول أطرافا في محالفات دولية معينة أو تلك التي تدفعهم من الناحية الأخرى إلى تجنبها والابتعاد عنها ؟ وهل يأتي الانضمام على سبيل الاستجابة لبعض المؤثرات العارضة النابعة من ظروف البيئة الخارجية ، وهل يلعب مستوى التهديد والتراخ دورا حاسما في خلق الميل نحو التحالف الخارجي ؟ وهل هناك دول يتوفر لها ميل أقوى نحو الارتباط بالمحالفات الخارجية من غيرها ؟ وهل ينبع ذلك الميل من خصائص قومية ذاتية ؟ وهل تؤثر الكيفية التي تتوزع بها علاقات القوى الدولية على الدافع نحو التحالف ، وعلى آتباط المحالفات الدولية التي يمكن أن تبتق في اطار كل شكل من أشكال هذا التوزيع ؟ بمعنى ، هل تكون جاذبية علاقات التحالف أقوى بين الدول المتعادلة في امكانات القوة ، منه بين دول يتفاوت بينها هذا التوزيع بشكل حاسم ؟ ولماذا تؤثر الدول الانضمام إلى محالفات معينة دون غيرها ؟ وما هي المقاييس التي تبنى عليها تفضيلها ؟ هل هي علاقة التجاوب النفسي ، أو تشابه النظم والمؤسسات ، أو تجانس الميول والمعتقدات ، أو تلاخل المصالح ، أو ضرورات الأمن ، أو اعتبارات التجاور الاقليمي ، أو ضغط العوامل السياسية ، الخ ؟

ثم ما هي الكيفية التي يتوزع بها الفوذ داخل المحالفات الدولية ؟ وما الذي يسهم في خلق التماسك بين أطرافها ؟ وما هي الظروف التي تدعم من فاعلية أداء المحالفات الدولية وبالصورة التي تتمكنها من انجاز المهام التي قامت من أجلها أصلا ؟ وما هي الوسائل المستخلمة في ادارة أو في مجابة الأزمات المختلفة التي تتعرض لها أي محالفة دولية ؟ ولماذا تستمر بعض المحالفات الدولية وتتدعم

في حين تضمحل تحالفات أخرى وتنهار قبل أن تتاح لها فرصة اثبات نفسها في الواقع ؟ وما هي الآثار التي يتركها سباق التسلح ، وبالأخص سباق التسلح النووي ، على الاتجاه نحو تكوين التحالفات الدولية ، وهل يقويه أو يضعفه منه ؟

ثم ما هو الدور الذي يمكن أن تشارك به التحالفات الدولية في دعم لوضع التوازن والاستقرار في علاقات المجتمع الدولي ؟ وهل تساعد التحالفات الدولية على لدعم القدرة على التنبؤ في العلاقات الدولية وبدرجة لا يمكن أن تتحقق في حالة عدم وجودها ؟ وهل تعتبر التحالفات الدولية من الأسباب الدافعة إلى الحرب ، أم أنها على العكس من ذلك ، أداة هامة من أدوات تحقيق التعاون والتكامل الدولي ؟ ، الخ (٧)

فبالنسبة للشق الأول من هذه التساؤلات والذي يتعلق بالدوافع التي تحفز الدول على الانضمام تحت لواء التحالفات الدولية ، فإن دبلوماسية التحالفات تركز على الآتي :

(١) مقتضيات التوازن ، فالنظام الدولي الذي تتوزع فيه علاقات القوة بطريقة تخلو تماما من معنى التبادل أو التكافؤ ، يساعد على خلق أوضاع قد تفرى بعض الأطراف بالتوسع أو بممارسة العدوان على حساب المصالح القومية أو السلامة الإقليمية لغيرها . وعليه تكون التحالفات أداة تصحيح للتأثيرات الناتجة عن الاختلال في توزيع علاقات القوة على المستوى الدولي ، والحيلولة دون وصول بعض الأطراف إلى مركز القوة الساحقة داخل النظام السياسي العالمي .

(٢) الأهداف والمصالح والاحتياجات المشتركة ، فضلا عن تقارب القيم والمضتدات والنظم والمؤسسات وهي كلها عوامل تغذي الميل نحو التجمع والتحالف لصونها والدفاع عنها في مواجهة كل مظاهر التهديد والخطر المشترك .

(٣) أن الاتجاه نحو التحالف الخارجي قد يتجقق عن الرغبة في تحقيق الحد الأقصى من الكسب في نطاق الظروف القائمة ، ويتحقق ذلك بالاتجاه إلى مجموعة أو إلى تكتل دولي يعتقد أن لديه من الموارد والقدرات ما يمكنه من

كسب صراع بلور مع المحصوم ، ومن هنا تكون المزايا المتوقعة (عامل الانتهازية السياسية) هي القوة المحركة لعملية التحالف .

(٤) ان المحالفات قد تظهر في حدود الدافع نحو الردع أو الدفاع وحده . دون أن تتجاوزه إلى غيره من الاعتبارات السياسية أو الاقتصادية ، أو السعي نحو تحقيق مزايا إقليمية أو التوسع ، الخ ، ويرتبط انضمام الدول التي تنحرك بمثل هذا الدافع إلى حلف دولي دون سواه بعملية التقييم التي تجربها لمقدرته على وقف الصراع أو احباط العدوان ، أو تدعيم الشعور بالأمن .

(٥) ان الاتجاه نحو التحالف قد ينبع من بعض الخصائص الذاتية في شخصية الأمة المعنية ، فالدول التي من طابعها عدم الثقة والشك في نوايا الدول الخارجية ، قد تفضل العزلة والتوقع على الدخول في علاقات تحالف مع دول العالم الخارجي (ومن أمثلتها الصين) ، أما الدول التي لا تتأثر مثل هذه الشكوك ، فأنها تكون أكثر استعدادا وتقبلا لفكرة التحالف . وبوجه عام فان هناك العديد من التحفظات التي تبدي على هذا العامل بالذات .

(٦) عامل الخبرة التاريخية الذي يقوم بلور مؤثر في دعم الميل إلى التحالف الخارجي أو اضعافه . فاذا كانت محصلة علاقات التحالف التي دخلت الدولة طرفا فيها في الماضي ايجابية ومرضية بالمقاييس التي تضعها لنفسها (أمن - مصالح - نفوذ ، الخ) ، كانت أقل تخوفا من فكرة التحالف من دول كانت تجربتها سلبية .

وأیضا فان الدول التي طبقت بنجاح سياسات العزلة والحياد واستطاعت من خلالها أن تحافظ على مصالحها وكيانها واستقلالها ، ستقاوم أى اتجاه نحو الانحياز إلى تكتل دولي ضد آخر . فالسويد وسويسرا والنمسا وفنلندا أمثلة واقعية لهذا الاتجاه .

(٧) أن الدول الحديثة العهد بالاستقلال السياسي (كالدول الأفرو آسيوية) تكون أكثر حرصا من غيرها على تجنب الانحياز الذي يأخذ

صورة التحالف الخارجى ، واللى يعتبر من وجهة نظرها مصلحا أساسيا من مصادر تهديد الاستقلال السياسى ومصادرة الارادة الوطنية الحرة .

(٨) ان عدم الاستقرار الداخلى قد يدفع النظام الحاكم إلى البحث عن علاقة تحالف خارجى وذلك بهدف الحصول على دعم دولى يمكن استثماره فى الحلولة دون أن يار النظام . فالعزلة الدولية لئله الأتظمة غير المستقرة ، أو التئخل الأجنبي ضدها ، قد تكون من العوامل التى تعجل بوقوعها وأنيارها .

وإذا كان ما سبق يتعلق بالأسباب التى تدفع بالدول إلى التحالف ، فان دبلوماسية المحالقات تحاول أن تكشف لنا كذلك عن الاعتبارات التى تؤثر فى أداء هله المحالقات ان سلبا أو ايجابا ، ومن ذلك مثلا :

أ - ان عدم الاستقرار السياسى الذى تعانى منه بعض الدول الأطراف فى المحالقات الدولية ، يعد عاملا أساسيا من عوامل ضعف أدائها . وفى أحوال معينة قد تدفع هله الأطراف غير المستقرة سياسيا إلى انتهاج أنماط من السلوك المتطرف ، أو القامر ، أو الذى يتميز بئيل غير عادى إلى المخاطرة لتحقيق مصالح ذاتية دون اعتبار لمصالح حلقائهم ، وهو ما قد يجرهم ويسىء إليهم ويدفعهم إلى فئ هله الرابطة أو تعديلها لتخليصها من بعض مكامن الخطر وقد تكون المحصلة النهائية لهله المراجعات ، تقلص فاعليات التحالف ، أو انحسار رقعة الموارد والامكانيات التى يعتمد عليها أداءه ، الخ .

ب - المشكلات التى تنتج عن تفاوت نظم ونماذج السلوك البيروقراطى فى الدول الأطراف فى هله المحالقات الدولية ، والتى عادة ما تسبب فى الانتقاص من مقلرئهم على تنسيق السياسات واستراتيجيات العمل التى تمثل الأساس فى أداء أى محالفة لوظائفها ومثولياتها . يضيف إلى ذلك أن الحواجز البيروقراطية تعقد من عمليات الاتصال والتشاور حول القرارات ذات العلاقة بالمصالح المشتركة ، كما تحدد من امكانية التصرف ازاء المواقف والأزمات الطارئة التى تستزم استجابات فورية أو اجماعية ، وهكذا .

ج - درجة التجانس في المعتقدات المذهبية التي تعتنقها الدول الأطراف في حلف دولي معين ، ففقدان هذا التجانس مثلما كان الحال في تحالف الاتحاد السوفيتي مع الديمقراطيات الغربية ضد النازية خلال الحرب الماضية ، يعتبر من عوامل التعجيل بانسحاب المحالفات الدولية ، ولذلك يقال ان المحالفات التي تلعب فيها العوامل والاعتبارات المذهبية دورا مهما ، تكون أسرع في الانسحاب إذا ما بدأت بوادر الخلاف أو الصراع المذهبي تظهر بين أطرافها ، وذلك بعكس المحالفات التي قد تتميز نسبيا باختلافات المصالح ، إذ أن هذه يمكن تسويتها والتوفيق بينها بوسيلة المساومة أو التفاوض بعكس المذاهب التي عادة ما تكون خارج دائرة المساومة .

د - أن ضيق النطاق الجغرافي الذي تغطيه مسئوليات التحالف ، يكون من بين العوامل الهامة في تمكين المحالفات الدولية من تحقيق أغراضها بصورة أكثر فاعلية من محالفات أخرى تعمل في إطار جغرافي عالمي . فالنطاق الاقليمي المحدود أدعى إلى توثيق عرى المصالح المشتركة ، كما أنه يركز استخدام الامكانيات في حدود مجموعة متواضعة من الأهداف ، وهو ما يجعل التحالف يظهر في شكل أكثر اقناعا لأطرافه بمزاياه ، ولهذا بالطبع تأثيره في تعميق ارتباط أطرافه به وتأكيد ولائهم له . ومن ناحية ثانية ، فإن المحالفات الصغيرة تكون أكثر تماسكا من المحالفات الدولية الكبيرة .

هـ - مدى كفاية الامكانيات الموضوعية تحت تصرف هذه المحالفات الدولية . فكل محالفة تقريبا تجهد نفسها لمواجهة المشكلة المتعلقة بكيفية جعل الآخرين يثقون في تصميمها على تنفيذ الالتزامات التي تفرضها على أطرافها ويبدو هذا مهما في حالة المحالفات التي تستهدف ردع الآخرين عن المساس بالأوضاع الدولية القائمة . ومن هنا ، فإنه إذا فشلت هذه المحالفات في توير الحد المناسب من الامكانيات القادرة على تثبيت ذلك الانطباع بالجدية وقوة التصميم لدى الدول الخارجية ، فإن أداءها يكون دون مستوى الأهداف التي تعلن عنها .

أيضا فإن المحالفات التي تعتمد على ثراء أحد الأطراف أو اتساع قاعدة الموارد لديه (مثل اعتماد تحالف الأطنطلى على القدرات الأمريكية) ، تكون

معرضة للانسحاب عندما يطرأ ضعف على هذه الامكانيات القردية ، فلك أنه يكون من الصعب توفير بديل عملي فعال يمكنه تعويض هذا النقص .

و- طبيعة الزعامة التي تسيطر على التحالف وتوجهه، وتبدو أهمية الدور الذي تقوم به الزعامة في ظروف الأزمات أكثر منه في الظروف العادية . فاذا كانت هذه الزعامة تتميز بالديناميكية وبقوة التأثير فانها تكون أقدر على حماية التحالف ضد خطر الانسحاب عندما يجابه بتحديات خارجية . أما تردد الزعامات وعجزها عن الارتقاء إلى مستوى المواقف فإنه يكون من عوامل اضعاف هذه المحالفات .

ز- تأثير الضاعلات التي تحدث داخل النظام الدولي على أداء المحالفات الدولية ، ومن أمثلة ذلك : الدور الذي يقوم به الاحساس بالتهديد الخارجي في تقوية أو اضعاف تماسك الحلف وعلاقات التضامن بين أطرافه ، ويعتمد ذلك بالطبع على الكيفية التي يتم بها تصور الخطر الخارجي والاستجابة له ، فاذا كان هناك تفاوت في مستويات ادراك الخطر والاتعمال به ، فان تماسك الحلف لا بد وأن يتأثر بصورة سلبية .

كللك فان التوسع في تطبيق سياسات وتدابير نزع السلاح ، يكون من بين العوامل التي تقلل من الحاجة إلى استمرار الاحتفاظ بالمحالفات الدولية ، فنزع السلاح يعني تناقص التهديد للأمن ، كما يعني الاتجاه نحو تخليب أدوات التسوية السلمية على وسائل العنف والاكراه المسلح في حسم التناقضات الدولية، وبالتالي فان الدافع إلى الارتباط بالآخرين بحكم الضرورات العسكرية أو الاستراتيجية سيضعف ويتضاءل .

يقف الجانب الأخير الذي تبحث فيه دبلوماسية المحالفات ، وهو الآثار الدولية والقومية التي تترتب على ظهور المحالفات الدولية ، وعموما تمثل أهم هذه التأثيرات في : -

(أولاً) أنه إذا كانت المحالفات الدولية تقوم أصلاً لتحقيق التوازن والاستقرار في علاقات المجتمع الدولي ، إلا أن تلك المحالفات تعتبر في نفس

الوقت وصلوا مهما من مصادر الصراع والحرب ، فالمحالفات تقود إلى قيام محالفات مضادة ، وهي بدلا من أن تعمق الشعور بالأمن فهي تضعفه ، كما أنها تضعف من حدة الاستقطاب الدولي بكل ما يصحبه من أخطار وتوترات دولية . كما أن فكرة المحالفات الدولية تتناقض صراحة ومباشرة مع المبدأ الذي يقوم عليه نظام الأمن الجماعي الذي يفترض تصميم كل الدول على معاينة الطوان وردعه عن طريق تسبق امكانياتها ومواقفها في نطاق تدابير دولية جماعية فعالة .

كذلك فإن هذه المحالفات قد تتحول إلى هدف في حد ذاتها وتفقد دورها كجهد وسائل ، ومن هنا فإنها بدلا من أن تشارك بدور مؤثر في تنفيذ سياسات التهدئة أو في ارساء دعائم السلم الدولي ، فإنها قد تقف حجرة عثرة في الطريق . وتتلل تجربة المحالفات الدولية في فترة الحرب الباردة على ذلك بوضوح .

(ثانيا) أن بعض المحالفات الدولية تستخدم كأداة مهمة في تحقيق الاندماج أو التكامل الدولي في قطاعات ونطاقية معينة ، أو في بعض المناطق الجغرافية ، وهي بذلك قد تسمى فرعا لتعاون الدولي في العديد من المجالات . وقد يرتكز هذا التعاون على أطر هيكلية أو مؤسسية معينة ، وهو ما يعنى في النهاية التجليل التدريجي في معالم النظام الدولي القائم في اتجاهات أكثر ايجابية .

وعليه ، فإن الآثار الدولية المترتبة على قيام المحالفات تكون ذات صفة مزدوجة ، إذ أن لبعضها دور تخريبي بالنسبة للسلام في حين أن لبعضها الآخر دور إيجابي وبناء .

(ثالث) أما عن الآثار القومية للمحالفات الدولية ، فإن هذه المحالفات قد تكون من عوامل الاستئراف الشديد للطاقات والموارد القومية ، وقد تسعى بعض أطرافها إلى التبعية وحرمانهم من المبادرة في اتخاذ القرارات التي يستطيعون عن طريقها أن يحموا مصالحهم .

على أنها قد تقود من ناحية أخرى إلى حماية معتقدات بعض الدول ، وتعميم نظمها السياسية ضد خطر الأتيار الذي يمكن أن يتعرض له وذلك فيما لو تركت لتواجه التهديد الخارجي بإمكاناتها الذاتية المخفدة .

من الحقائق المبدئية التي يحلر التنويه بها ، أن ادارة الأزمات الدولية اختلفت جلوريا من حيث الطبيعة والأسلوب في مرحلة الانفراج والوفاق الدولي عنه في مرحلة الحرب الباردة بين الكتلتين ، ومن هنا ، فانه إذا جئنا إلى تحليل السمات البارزة لدبلوماسية الأزمات في ظل الحرب الباردة ، فسنجد أنها تمثلت في الآتي :

أ - تصور الأزمات الدولية من منظور عقائدي ، فقد دأبت القوى الكبرى الأطراف في الأزمات الدولية التي نشبت في هذه القرة على النظر إليها من الزاوية العقائدية ، باعتبار أن تلك الأزمات لم تخرج في صميمها عن كونها تحديات بين عالمين نقيضين من المبادئ والمعتقدات والقيم . وسواء كانت هذه اللرايح الأيديولوجية التي استخلمت في تبرير مسلك كل من الكتلتين ازاء الأزمات التي وقعت بينهما حقيقية أو مبالغاً فيها ، فإنها كانت في ذلك الوقت تمثل مصلرا أساسيا من مصادر التصلب في تصرفاتهما ، وعاملا مهما من عوامل تسخين الأزمات الدولية ومضاعفة حدة التوترات الكامنة فيها .

ب - الاثارة الدعاية : أيضا فانه من العناصر الثابتة والملموحة بوضوح في دبلوماسية الأزمات في مرحلة الحرب الباردة ، التركيز على أسلوب الاثارة الدعاية المكثفة التي حاولت الأطراف الكبرى في تلك الأزمات أن تحيط بها تصرفاتها . وفي هذا المناخ الممتلئ بكل عوامل الاثارة الدعاية ضحفت مقبرة أطراف الأزمة الرئيسيين على التحكم في زمامها ، وبالتالي فقد كان هناك باستمرار احتمال اتخاذ قرارات انفعالية لا تعبر بدقة عن تحديات الأزمة كما هي في الحقيقة والواقع .

ج- التركيز على وسيلة التهديد بما يصاحبها من تفريق دائرة الاختيارات المتاحة وتصويب مهمة التفاوض الدبلوماسي : فقد تلازم مع الأسلوب السابق شيوع نفمة التهديد المتبادل بين أطراف الأزمات الدولية ، وكانت الفكرة المسيطرة هي أن مثل تلك التهديدات كانت أداة فعالة ومؤثرة من أدوات الردع أو الأبراز ، ولأنها في رأيهم كانت هي وحدها القادرة على نقل الانطباع وتعميقه بأن سياسات كل طرف في مواجهة الأزمة كانت تثار من مركز القوة

د - أن المبدأ الذى سيطر على مسلك أطراف تلك الأزمات الدولية هو أن الشرعية الدولية كانت شرعية الأمر الواقع ، أو بمعنى آخر فإن أى تغيير فى مضمون الأمر الدولى القائم لمصلحة أحد الطرفين كان يحاول أن يلبسه ثوب الشرعية الدولية ، ويحمل الآخرين على التسليم بكافة آثاره وعدم مقاومته بحجة أن تلك المقاومة كانت تخلق أوضاعاً تهدد السلم الدولى .

هـ - ضعف دور الأمم المتحدة فى مواجهة الأزمات الدولية وتمنر تنفيذ ترتيبات دولية مشتركة لاحتوائها وتطويرها ، فقد كان واضحاً تماماً إبان الحرب الباردة أنه فيما عدا الأزمات الدولية التى وجدت فيها القوتان العظيمتان نفسيهما بحكم الظروف أو بحكم ضغوط الواقع فى اتجاه واحد ، مثلما حدث فى المراحل النهائية من أزمة السويس ، فإن الأمم المتحدة كادت تفقد كل فعالية لما كوسيط دولى فى تلك الأزمات ، وبالتالي فإن الحلول كانت تتقرر دائماً خارج نطاق المنظمة العالمية .

و- أن عمليات الاستقطاب الثنائى التى مارستها الكتلتان أدت إلى ارتفاع تأثير الأطراف الثالثة على الأطراف الرئيسية فى الأزمات الدولية ، وهذا التأثير الجانبي كان يعقد من الكيفية التى تدار بها الأزمات الدولية كما وقف عائناً فى طريق تسويتها بصورة مقبولة ، وفى نفس الوقت فإنه كان يضاعف من احتمال اتخاذ قرارات غير معبرة عن القناعات اللاتية للقوى الكبرى وذلك من أجل لإرضاء توقعات هذه الأطراف الثالثة ، وللإبقاء على الانضباط داخل المحالفات التى تنتظم الدول التابعة لكل من الجانبين .

وقد تمحورت ملامح دبلوماسية الأزمات الدولية فى مرحلة الانفراج والوفاق بالشكل الآتى :

أولاً - الاقتناع باستحالة مواجهة الأزمة الدولية بوسيلة الحرب النووية العامة : فمن أبرز جوانب الاتفاق المشترك التى بلورتها سياسات الوفاق ، وبخاصة بين القوتين العظيمين ، إقرارهما باستحالة الالتجاء إلى وسيلة الحرب النووية العامة فى مواجهة الأزمات الدولية التى تقع مهما كانت خطورة تلك الأزمات ، أو أياً ما كانت درجة التحدى أو التهديد الذى تواجه به أطرافها .

وتستند هذه القناعة المشتركة على مفهوم محدد مؤداه أنه طالما أن توازن الرعب النووي هو الذى يحكم العلاقة بين القوى النووية الرئيسية في المجتمع الدولي ، فإنه يصبح من غير الواقعي بالمرّة تصور أن الأهداف التي تشتمل عليها صراعات هذه القوى النووية - بالغا ما كانت أهميتها - يمكن أن تبرر الاثارة المتعمدة أو المدبرة للحرب النووية على المستوى الاستراتيجي العام .

ثانيا - التراجع نهائيا عن تطبيق منهاج سياسات الحفاة في ادارة الأزمات الدولية ، وعليه فإن حلول الأزمات لم تعد تفرض من مركز القوة وإنما أصبحت تأتي وهي أكثر انصياعا لمقتضيات الواقع الدولي بكل أبعاده ، أو بتحديد أدق ، فإن هذه الحلول لم تعد تخرج عن كونها التعبير المباشر عن مختلف الحقائق الاستراتيجية والسياسية التي تتحكم في التوازن العام للنظام الدولي .

ثالثا - أن اجرامات مجابهة الأزمة الدولية لم تعد بعيدة بحال عن مستوى توقعات الرأي العام العالمي ، وبهذا اضمحلت الرهبة الأوتوقراطية القديمة التي حركتها دوافع المصلحة الذاتية للقوى الكبرى الأطراف في تلك الأزمات بغض النظر عما كانت تخلفه هذه التصرفات من ردود فعل دولية .

رابعا - أن الشرعية الدولية لم تعد شرعية الأمر الواقع ، كما كان الحال في السابق ، ويرجع ذلك إلى أن النمط التصارعي القديم في علاقات الكتلتين قد تلاشى بمختلف مظاهره العنيفة السابقة ، وحل محله نمط في التعامل يبنى على التعاون والتنسيق . ومن هنا فإن استمرار الأخذ بالنمط الذي يعتمد في شرعية الأمر الواقع ، لم يكن يعني سوى تخريب أساس العلاقة المتطورة بين الكتلتين ومحويلها من جديد إلى صراعات قوى مجردة ، وهي نتيجة لا يقبلها ولا يسعى إليها أى منهما بعد أن اتضحت لهما المزايا التي يمكن أن تزول إليهما من توسيع آفاق سياسات الوفاق .

خامسا - أن تفاعل الاعتبارات السابقة وغيرها أدى إلى بلورة دبلوماسية جديدة تقوم على محاولة تطبيق الأزمة الدولية بأسلوب الاتفاق بين القوى الكبرى المستولة . (أ)

ونلاحظ أنه في كل الأزمات الدولية التي وقعت في مرحلة بوفاق ، كان هناك باستمرار عنصر الاتصال والمشاور والتنسيق في شأن التنازير والاجرامات التي يمكن عن طريقها احتواء الأزمة ، سواء تم ذلك داخل الأمم المتحدة أو خارجها .

٧ - الدبلوماسية الثقافية (Cultural Diplomacy) :

الدبلوماسية الثقافية هي نمط جديد ومتطور من أنماط الدبلوماسية الدولية ساعد على بروزه وتأكيد أهميته في العلاقات الدولية المعاصرة عدة عوامل واعتبارات رئيسية مثل :

(أ) الثورة التكنولوجية الضخمة في قطاع الاتصال الدولي بكل ما ترتب عليها من تقلص القواصل النفسية والمنحية والجغرافية التي فرقت في الماضي بين الدول والشعوب ، وتبلور مستويات جديدة من الإدراك الدولي المتبادل وانفتاح الشعوب على بعضها بل درجة أعلى من التفهم والتجاوب ، وهنا تبدي قيمة الدبلوماسية الثقافية في ربط دول العالم في إطار من القيم والمثل والمبادئ والأخلاقيات الدولية المشتركة . (٩)

(ب) أن تضاؤل احتمالات نشوب مواجهات عسكرية مباشرة بين القوى الكبرى في المجتمع الدولي ، ترتب عليه ان لم تعد المشكلات العسكرية على نفس مستواها السابق من الأهمية في علاقات هذه الدول ببعضها ، وانما حلت مكانها مشكلات ذات طبيعة مختلفة ، ومنها المشكلات المتعلقة بالتعاون العلمي والتكنولوجي والتبادل الثقافي ، والمساعدات الفنية ، ومشكلات البيئة الانسانية ، الخ . وكلها تدخل ضمن اهتمامات الدبلوماسية الثقافية ، كما تعد امتدادا طبيعيا لأهدافها بشكل أو آخر .

ومن ناحية أخرى ، فانه اذا كانت احتمالات المواجهة العسكرية بين الدول الكبرى قد تقلصت كثيرا عن ذي قبل ، فان هذه الاحتمالات ما تزال قائمة وبشدة بالنسبة للدول الصغرى ، ويبرهن على ذلك السجل الحافل من

الصراعات العنيفة التي اندلعت بينها ، وبخاصة منذ الستينات . ولن يمكن التخلص من هذه الصراعات ، أو على الأقل تهدئتها ، إلا بتسمية العلاقات الثقافية بين الدول الأطراف فيها ، إذ أنها هي وحدها الكفيلة بإزالة أسباب سوء الفهم والخوف والكراهية التي تحملها بعضها .

ويعد كينيث تومسون ، أحد الخبراء المعينين بهذا الموضوع ، الأهداف الرئيسية للدبلوماسية الثقافية فيعزها على النحو التالي :

أن هذه الدبلوماسية تهدف إلى إحداث تغييرات إيجابية في مضمون الاتطباع التي تحتفظ بها الدول عن بعضها والتي تؤثر في سلوكها المتبادل . ويضرب مثلا لذلك بما فعله مشروع مارشال للانعاش الأوروبي الذي حملت الولايات المتحدة لواء الدعوة إليه ، والذي أكسبها ود دول أوروبا الغربية واحترامها وتقنتها ، وهيا الأساس نحو عقد المزيد من روابط الصداقة والتحالف بين طرفي الأطلسي . كذلك فقد كان لتنفيذ مشروع مارشال أثره النفسية الإيجابية في مناطق أخرى من العالم حتى وإن لم تكن قد استفادت منه في أية صورة مباشرة . (١٠)

ويقول تومسون أن بعض الثورات الكبرى التي وقعت في التاريخ مثل الثورة الفرنسية ، والثورة الروسية ، والثورة الصينية ، وغيرها من الثورات الوطنية المعادية للاستعمار ، والتي تعلق بها أنظار شعوب العالم أجمع يمكنها أن تدلل عمليا وبصورة على مدى التجاوب النفسي العميق الذي يمكن أن يربط بين هذه الشعوب بفعل الشعارات الإنسانية والقيم المثالية والمبادئ الاجتماعية التي عبرت عنها هذه الحركات التاريخية ودافعت عنها . (١١)

أما الهدف الآخر للدبلوماسية الثقافية فانه يرتبط بمفيدة أخرى أساسية من حقائق العلاقات الدولية المعاصرة ، ومؤداها أن ليس في مقدور أي نظام سياسي وطني أن يعمل ويتفاعل مع المجتمع الدولي الواسع من حوله ، ما لم يتوفر له مستوى مناسب من الإدراك أو من المعرفة بأهداف الدول الأخرى وبأمنائها وتطلعاتها ومخاوفها ، فمن خلال هذا الإدراك يستطيع أن يوازن اتجاهاته ،

وأن يصل إلى نوع من التضام بينه وبين الآخرين ، ولذا يمكن للنظام الدولي أن يستمر وينمو .

ومن رأى تومبسون أن مهمة الدبلوماسية الثقافية لا يمكن أن تتوقف عند النقطة المتعلقة بالملاقات العامة أو ببناء الصور وتفسير الانطباعات أو الدعاية السياسية ، الخ وإنما تتجاوزها إلى محاولة النفاذ إلى روح الشعب الآخر والسعي إلى تفهمها بشكل موضوعي صحيح .

أما عن الأدوات التي يمكن للدبلوماسية الثقافية أن تعتمد عليها في تحقيق أهدافها فبأني من بينها :

(١) تركيز الجهود الدولية في اتجاه إقامة شبكة واسعة من علاقات التعاون الدولي في مختلف المجالات العلمية والثقافية والتقنية والتكنولوجية ، إذ أنه من خلال مثل هذه الشبكات المتخصصة يمكن تزويد الدول بمختلف المعلومات والخفايا التي تحتاج إليها لدعم عملية التنمية فيها بمختلف أبعادها الانسانية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

ومثل هذه الترتيبات الدولية المشتركة ، وسواء اتخذت طابعا عالميا أو اقليميا أو كليهما معا ، يمكن أن تكون على درجة عالية من الفاعلية في توفير الشعور بالأمن والاستقرار للعالم ، وعلى نحو أفضل بكثير مما استطاعه ميثاق الدفاع المشترك والأحلاف العسكرية التي ازدهرت في فترة ما بعد الحرب ، فهذه الميثاق عنيت بقطاع واحد فقط ركزت عليه ، وهو قطاع الاحتياجات الأمنية ، ولم تتطرق منه إلى محاولة تعزيز أو أصر التهم المتبادل والتجاوب النفسي بين الدول الأطراف فيها ، وذلك بخلاف الحال مع هذا النوع الآخر من الترتيبات الثقافية والعلمية الدولية والتي تمثل قنوات حيوية ومنظمة لتبادل المعلومات بين الدول في مختلف النواحي التي تهتمها .

(٢) تصمم إطار عام لسياسات ثقافية جديدة يمكنها التعبير عن القيم الأساسية التي تدين بها كل المجتمعات الانسانية الكائنة في عالم اليوم ، ومن أمثلة هذه القيم : الإيمان بحقوق الانسان ، ونيل العلوان ، وادانة الحرب ،

والاعتماد في مزايا التعاون الدولي ، واحترام سلطة المنظمات الدولية ومبادئه
القانون الدولي وأحكامه ، الخ ، واذا كانت ميثاق الأمم المتحدة قد ركزت بقوة
على هذا المعنى العام ، وأكادته المنظمة العالمية في مئات بل في آلاف التوصيات
الصادرة عنها مثل الدعوة إلى مكافحة الجوع والتخلف والجهل والأمية الثقافية
والمطالبة باحترام حريات الأفراد والشعوب ، إلا أنه ما يزال أمام العالم الكثير
لكي يتقبل بهذه الدعوات والشعارات الانسانية الخلافة من دائرة القتل ، إلى
الواقع المادي . ومن هنا تبدو أهمية المنظمات الاقليمية والوظيفية والوكالات
الدولية الاختيارية في تعميق الاقتناع بهذه القيم ، وفي اكسابها مضمونا عمليا
معدا . (١٢)

وفي هذا الصدد يمكن التنويه بالدور الذي يقوم به اليونسكو (منظمة التربية
والثقافة والعلوم التابعة للأمم المتحدة) في تنفيذ أهداف هذه الدبلوماسية الثقافية
وهذا الدور يتمثل في :

أولا - الاسهام في تحقيق السلم والأمن الدوليين عن طريق تنشيط التعاون
بين الدول في المسائل الثقافية والعلمية ، باعتبار أن ذلك يزيد من الاحترام العالمي
لمبادئ الصلابة وحقوق الانسان وحكم القانون .

ثانيا - العمل على تدعيم ونشر الثقافة والعلوم عن طريق تيسير الحصول
على التعليم والثقافة ، وتنشيط الدراسات العلمية وتوحيد جهود العلماء والقياديين
والمعلمين وتحطيم الحواجز التي تحول دون انتقال الأفكار بجمرية .

ثالثا - تقديم المساعدات الفنية للدول في ميادين التربية والثقافة والعلوم ،
وهي تتلقى لهذا الغرض اعتمادات من برنامج الأمم المتحدة للتنمية لمعاونتها
في تنفيذ برامج المعونة الفنية .

ونظرا لهذه الأهداف الانسانية والثقافية ، تقوم اليونسكو بعمل حملات
ثقافية سلمية بين الشعوب لتشجيعها على التعاون بغض النظر عن جنسيتها
وعقائدها ، ولإزالة التمييز العنصري والاجتماعي والتوتر الدولي ، وتشجيع
التفاهم الثقافي بين الشرق والغرب ، والمحافظة على التراث الانساني ، كذلك

تقوم اليونسكو بالعمل على رفع مستوى العلوم الطبيعية لما من أثر مباشر في رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في العالم ويشتمل هذا البرنامج على البحث عن الموارد الطبيعية ، وتصنيع الدول النامية وتنسيق البحث العلمي على المستويات القومية والدولية .

٨ - الدبلوماسية الاقتصادية (Economic Diplomacy) :

برزت الدبلوماسية الاقتصادية كأداة هامة من أدوات التعامل السياسي الدولي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية . بل ان الأسلحة الاقتصادية لهذا النوع من الدبلوماسية أصبحت تتفوق بمقياس الفاعلية والتأثير - كما يقول جون باينلر - على الوسائل الاستراتيجية ذات القفل التقليدي في الممارسات الدبلوماسية بين الدول . ويؤكد جوزيف ناي Myo هذا المعنى عندما يقول أن ليس لقوة أهمية كبيرة في العلاقات بين الدول غير النووية وغير المتعلمة ، وإنما ظهرت أنماط جديدة من العلاقات التي تتميز بالقدره العاليه على التأثير المتبادل بغير وسيلة القوة ، وحتى بالنسبة للقوى العظمى ، فقد تضاعف مفعول التهديد باستخدام القوة بصورة حادة في السنوات الأخيرة . ومع هذا التدهور في فاعلية الأدوات الاستراتيجية للقوة التي سبق للدبلوماسية الدولية أن ركزت واعتمدت عليها ، فإن التهديد الذي نمس به الدول لاستقلالها أخذ يتقل من دائرة الأمن إلى دائرة التبعية الاقتصادية .

وهذه الحقيقة الجوهرية بالذات هي التي حدثت بعض المحللين إلى اطلاق اصطلاح « القوى العظمى المذنية » على الجماعة الاقتصادية الأوربية واليابان ، وهي الدول التي تتمتع بقوة اقتصادية وصناعية وتكنولوجية عملاقة في حين أنها ضعيفة عسكريا إذا ما قورنت قدراتها الاستراتيجية العامة بكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، وتستطيع هذه القوى الاقتصادية العملاقة أن تحقق أهدافها السياسية بوسائل التأثير الاقتصادي في الاتجاهات السياسية للدول الأخرى . (١٣)

وإذا كان هذا يعد صحيحا بالنسبة لقوة التأثير السياسي والدبلوماسي بالأدوات الاقتصادية ، فإن المشكلة الأساسية التي تفتقر بهذا التطور هي :

كيف يمكن تحديد الطريقة الفعالة لممارسة الدبلوماسية الاقتصادية وكذلك المدى الذى يجب أن يذهب إليه هذا الاستخدام .

وبالنسبة لأدوات الدبلوماسية الاقتصادية فإنها تتعدد ، وهى يمكن أن تتمثل في أى من الأشكال الآتية :

١ - تطبيق سياسات وتدابير اقتصادية تهدف إلى تشجيع أو تنمية روابط التبادل التجارى في قطاعات استيراد وتصدير السلع والخدمات ، ومن أمثلة ذلك الأخذ بنظام الحصص ، أو تقديم إعانات للمصدرين ، أو التسعير غير الاقتصادى لانتاج القطاع العام في الدولة ، أو إلزام المنتجين بضرورة التقيد بمواصفات فنية خاصة في الانتاج على النحو الذى تقرره الدولة ، الخ .

٢ - التركيز على سياسات الرسوم والضرائب الجمركية إما كإجراءات وقائية مانعة أو على أساس مبدأ المعاملة بالمثل ، كما قد تأخذ الدولة بمبدأ الرسوم التفضيلية التى تعنى التمييز في المعاملة الضريبية لصالح بعض الدول نظرا لوجود روابط مصلحة أو سياسة خاصة معها ، وهكذا .

٣ - فرض قيود على التحويلات الخارجية ، أو فرض ضرائب عالية على الاستثمارات الأجنبية أو تقديم بعض الاغراءات والحوافز لها عن طريق إعفاؤها من تلك الضرائب بصورة كلية أو جزئية لفترة معينة من الوقت تختلف طولا أو قصرا بحسب الاحتياجات التى تحددها الدولة لنفسها من وراء اجتناب رموس الأموال والتحويلات الأجنبية إليها .

٤ - تقديم المنح والقروض لبعض الدول الخارجية بتسهيلات ائتمانية خاصة أو بمعدلات فائدة تقل عن سعر السوق .

٥ - التعديل في الشروط التى تحكم انتقالات رأس المال أو حركة التجارة إلى الخارج ، سواء بالتقييد أو بالاطلاق ، مما يترتب عليه بالتالى التعديل في هيكل العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة ، وقد تكون التعديلات شاملة بحيث

تضم كل القطاعات التي يمتد إليها التعامل الاقتصادي مع الخارج ، كما قد تكون قاصرة على قطاعات معينة ، الخ .

أما بالنسبة لطبيعة الأهداف السياسية والاستراتيجية التي يمكن أن يخدمها استعمال أساليب الدبلوماسية الاقتصادية المشار إليها آنفاً ، فهي تركز بشكل عام في الإطار الخاص بمحاولة اقناع الأطراف المستهدفين بتأثيرها ، بالتحول في الاتجاه السياسي الذي يتفق ومصالح الدول المطبقة لهذا النوع من الدبلوماسية والذي ينبع من رؤيتها اللاتية لحقائق الواقع الدولي الذي تتعامل معه .

فمثلاً نجد أن الاتحاد السوفيتي لجأ إلى قطع علاقاته الاقتصادية مع يوغسلافيا كما عمد إلى تقليص حجم روابطه التجارية مع الصين الشعبية في أعقاب النزاعات السياسية والأيدولوجية التي ثارت بينهما ، والتي فسرها الاتحاد السوفيتي بأنها كانت تعنى تحدياً لزعامة داخل الكتلة الشيوعية . كذلك استخدم الاتحاد السوفيتي الأدوات الاقتصادية في تحقيق مستوى عال من التكامل مع حلفائه في أوروبا الشرقية وذلك في إطار منظمة المعونة الاقتصادية المتبادلة (الكوميكون) نظراً لما يمكن أن يؤدي إليه هذا التكامل أو الاندماج من نتائج سياسية أو استراتيجية بعيدة المدى في علاقته مع هذه المجموعة من الدول .

كذلك قد قطعت الولايات المتحدة كل روابطها الاقتصادية مع الصين منذ تحولها إلى الشيوعية واستمرت تلك المقاطعة لأكثر من عقدين كاملين . كما أن الولايات المتحدة عمدت إلى تجميد معناتها الاقتصادية إلى الهند في أعقاب الحرب المسلحة التي ثارت بينها وبين باكستان في عام ١٩٧١ وأدت إلى قيام دولة بنجلاديش الجديدة على حساب الوحدة الإقليمية للدولة الباكستان التي كانت طرفاً في أكثر من رابطة تحالف رسمي مع الولايات المتحدة .

وأيضاً فإن تأييد أمريكا للجماعة الاقتصادية الأوربية في الخمسينات على حساب مشروع منطقة التجارة الأوربية الحرة الذي ترعته بريطانيا ووقت به في موقف مناوئ للسوق المشتركة ، هذا التأييد الأمريكي كان يحمل من الدوافع السياسية أكثر مما يحمل من الدوافع الاقتصادية .

ولكن هل يقتصر استخدام وسائل الدبلوماسية الاقتصادية على الدول الغنية أو القادرة أو الصناعية أو المتقدمة وحدها ، أم أن ذلك الاستخدام يمتد إلى الدول الصغرى أيضا ؟

ويجب بعض الخبراء المعنيين أن الدول الصغرى يمكنها هي الأخرى أن تفيد من وسائل الدبلوماسية الاقتصادية لأغراضها السياسية الخاصة ، وهم يضربون مثلا لذلك بالدول العربية التي استطاعت بوسيلة الضغط البترولي وعن طريق التحكم في أسعاره أن تحدث تحولات هامة في اتجاهات القوى الدولية الكبرى ، كالولايات المتحدة والجماعة الاقتصادية الأوروبية واليابان ، من الصراع العربي الإسرائيلي ، بل وأن تستصدر من بعضهم تأكيدات مساندة ومؤيدة للمطالب العربية في هذا الصراع وبالأخص ما اتصل من ذلك بدعوة إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها كنتيجة لحرب يونيو ١٩٦٧ في الشرق الأوسط ، ثم قيام ما أصبح يعرف بالحوار العربي الأوربي .

ومن الملاحظات التي تقال حول تطبيق أساليب الدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات الدولية ، أنه في ظل هذا التطبيق يخلو من المتعلم فصل الأهداف الاقتصادية عن الأهداف السياسية ، ويرجع ذلك إلى أن استخدام الدبلوماسية الاقتصادية يقود في نفس الوقت إلى سلسلة من التأثيرات المتداخلة في المجالين الاقتصادي والسياسي . فمشروع مارشال للانعاش الأوربي مثلا أدى إلى قيام نظام رأسمالي عالمي قوى تحت الرعامة الأمريكية ، وهو ما كانت له نتائجه السياسية المباشرة على استراتيجية أمريكا الأوروبية والعالمية في ذلك الوقت . وأيضا فإن الدول الست المؤسسة للسوق الأوروبية المشتركة استهدفت من وراء تكتلها تحقيق مزايا اقتصادية ضخمة وأيضا توفير مصادر حيوية ومؤثرة لقوتها السياسية في مواجهة كل من خصومها وحلفائها على السواء . وبالمثل ، فانه عندما قررت بريطانيا دخول السوق المشتركة ، فإنها كانت مدفوعة إلى ذلك بمزيج من الاعتبارات الاقتصادية والسياسية ، فقد أرادت أن تستفيد اقتصاديا من مزايا انضمامها إلى هذا التكتل الاقتصادي الأوربي العملاق ، كما أرادت في نفس الوقت ، أن توازن بتواجدها داخله ، الاتجاهات السياسية لهذا التكتل وأن تحول دون اندفاعه في مسارات معادية للسياسات أو للمصالح الأمريكية .

وحتى الآن لم تحظى العلاقة بين الأهداف الاقتصادية والأهداف السياسية للدبلوماسية الاقتصادية بدراسة موضوعية متعمقة تستطيع أن تحددها وأن تضعها في إطارها السليم من التحليل ، وربما يرجع السبب في ذلك إلى أن علماء الاقتصاد ليسوا مهتمين بعد لأن يخصصوا حيزاً كافياً من اهتمامهم لبحث تلك الظاهرة الجديلة ، وذلك لأن عدداً غير قليل منهم لا يزال أسير الاعتقاد بأن مبدأ الاقتصاد الحر يتنافى مع استعمال الأدوات الاقتصادية للأغراض السياسية وبالتالي فإنهم يرفضون الاتساق وراء تحليل ظواهر وعمليات لا يقبلونها من حيث الفكرة أو المبدأ . (١٤) .

وبالمثل ، فإن هناك تقصيراً واضحاً من جانب أساتذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية في دراسة هذا النموذج الجليد والملم من نماذج الدبلوماسية الدولية ، ويرجع ذلك إلى علم تحولهم عن اهتمامهم التقليدي التي تتركز حول فكرة المصالح العليا للدولة ، وحول الاعتبارات الاستراتيجية والأمنية التي يتبنونها الأساس المتحكم في الاتجاهات الدبلوماسية لكافة الدول .

المبحث الرابع

المسؤوليات الرئيسية للعمل الدبلوماسي

تتضم المسؤوليات الرئيسية للعمل الدبلوماسي إلى أربعة مسؤوليات هي .

- (أ) حماية مصالح الدولة والدفاع عن حقوقها في الخارج .
- (ب) تمثيل الدولة وعرض وجهات نظرها وشرح اتجاهاتها للدول الأجنبية .
- (ج) متابعة كل ما له صلة بوضع الدولة في الخارج واعداد التقارير عن ذلك .
- (د) التفاوض .

(أ) المسؤولية الأولى - حماية مصالح الدولة والدفاع عن حقوقها في الخارج

هناك من يعتقد بأن المسؤولية الأولى للعمل الدبلوماسي هي حماية مصالح الدولة والدفاع عن حقوقها وحقوق رعاياها في الخارج . يقتضى

واجب الدبلوماسيين أن يكونوا منيظين باستمرار لكل ما من شأنه أن يهدد هذه المصالح والحقوق . وعموما فان حماية هذه المصالح قد تتم من خلال عقد المعاهدات أو ابرام الاتفاقات التي توفر ضمانات معقولة لها من قبل الدول الأخرى .

وتبدو هذه المسئولية صعبة بوجه خاص في أوقات الأزمات والاضطرابات السياسية ، ففي مثل هذه الظروف قد تكون السفارة هدفا لبعض اللاجئين السياسيين مما قد يعرض علاقات الدولتين للنزاع والأزمات ويؤثر في مصالح الدولة تأثيرا سلبيا ضارا .

وفي الحالات التي تقطع فيها العلاقات الدبلوماسية بين دولتين من الدول ، تتولى دولة ثالثة محايدة مسئولية حماية مصالح كل دولة في الدولة الأخرى ، وفي المجتمع الدولي المعاصر تقوم السويد وسويسرا بلور بارز في هذا الخصوص . (١٥)

(ب) المسئولية الثانية – تمثيل الدولة وعرض وجهات نظرها وشرح اتجاهاتها للدول الأجنبية

من أبرز مسئوليات العمل الدبلوماسي القيام بتمثيل اتجاهات الدولة ومصالحها في الدول التي يجري معها تبادل العلاقات الدبلوماسية . ويعتبر الممثل الدبلوماسي المصدر الرسمي الذي يرجع إليه في التعرف على اتجاهات الدولة ونواياها إذا لم تكن هذه الاتجاهات والنوايا من الواضح بدرجة كافية ، وهو أيضا المصدر الرسمي للبيانات والمعلومات المتعلقة بسياسة حكومة تجاه الدولة التي يمثلها فيها .

والممثل الدبلوماسي حين يباشر هذه المسئوليات فلا بد وأن يؤديها بشيء من اللباقة والدقة والوضوح مهما تعارضت اتجاهاته وآراؤه الشخصية مع الاتجاهات الرسمية لدولته ، فاللباقة في التمثيل الدبلوماسي تترك انطبعا أفضل

لدى الطرف الآخر كما أنها تبقى على روح المجاملة . وأما عن الدقة والوضوح فهي تزيد احتمالات الخطأ في التقدير وسوء الفهم ، مما يبيىء مجالاً أفضل لنمو العلاقات بين الدولتين وتطورها لمصلحتها المشتركة .

والأدوات التي يلجأ إليها الممثل الدبلوماسي في ممارسة مسؤولياته التمثيلية لا تقتصر على جانب الاتصال بالمستويات الرسمية في الدولة التي يتولى تمثيل دولته فيها ، وإنما يتعدى ذلك إلى خلق صلات ودية مع مختلف الهيئات الاجتماعية والثقافية والصحفية ودوائر الأعمال ، الخ .

وفي الواقع أن مسؤولية التمثيل الدبلوماسي ذات شقين متكاملين ، يتعلق أولهما بمقدرة الممثل الدبلوماسي وكفاءته في تمثيل دولته في الخارج ، أما الشق الآخر فهو يشترط لنجاح المهمة التمثيلية أن يكون الممثل الدبلوماسي على علم مستمر بسياسات دولته والملازمات التي تحيط بها ، وأن يكون تحت يده من المعلومات والبيانات والحقائق ما يجعله واثقاً من حقيقة الايضاحات التي يقدمها للدولة الأخرى ، أو من التصريحات التي يبلئ بها . وبدون هذا الإدراك يفشل التمثيل أو ينتهي الأمر بسلية الممثل الدبلوماسي وتجميده ، ويغلب عليه الشعور بأن حكومته توجب عنه الحقائق الضرورية المرتبطة بمسؤولياته كممثل دبلوماسي رسمي لها في الخارج . وربما كان هذا هو السبب في أن بعض الدول تعقد مؤتمرات دورية لسفرائها الذين يمثلونها في مناطق معينة لكي تمددهم بالحقائق والمعلومات التي يتطلبها عملهم ولناقشة الجوانب المختلفة التي تحيط بمهام عملهم الدبلوماسي وبذلك يكون الممثل الدبلوماسي على صلة مستمرة بدولته ، ويكون ذلك أدهى إلى تفهم وجهة نظرها بشكل سليم ومحدد وكذلك يكون أدهى إلى دعم قدرته على تمثيلها بطريقة فعالة . (١٦)

(ج) المسؤولية الثالثة - المتابعة واعتماد التطوير

إذا كان من شروط نجاح الممثل الدبلوماسي في مهمته أن يكون على صلة بدولته لتمده بالحقائق المتعلقة بصميم مهمته التمثيلية ، فإن مقدرة الدولة على رسم سياسة خارجية ناجحة تجاه غيرها مشروطة هي الأخرى بمدى كفاية

الحقائق والمعلومات التي تحصل عليها من ممثليها الدبلوماسيين في الخارج . للما فان من بين المسئوليات الرئيسية للبعثات الدبلوماسية في الخارج أن تبعث بتقارير مستمرة إلى حكوماتها تضمنها ملاحظاتها وتجليلاتها وتوصياتها بخصوص الموضوعات التي هم الدولة في علاقاتها بالدول الأخرى .

ويتسع نطاق هذه التقارير الدبلوماسية ليشمل مجموعة كبيرة من الموضوعات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية في الدول التي يباشرون وظيفة التمثيل الدبلوماسي لديها . وقد تشمل كذلك على الاشارة إلى مشاريع القوانين والتشريعات الجديدة التي لها صلة بمصالحها ، وعلى التطورات الفنية والعلمية والصناعية وغير ذلك من الأمور .

وتعى الحكومات بصفة خاصة ببعض النقاط في هذه التقارير وتطلب من ممثليها الدبلوماسيين التركيز عليها ومنها : موافاتها ببيانات دقيقة عن المشاكل السياسية وتطوراتها في الدولة التي يجرى معها التمثيل الدبلوماسي ، والانعكاسات المتوقعة لذلك على مصالح الدولة ، ونوع الاتجاهات السياسية التي يظهرها زعماء هذه الدولة وكبار المسئولين فيها وكلما القطاعات الملحظة للرأى العام ، الخ .

ومن الطبيعي أن اعداد التقارير بالدقة المطلوبة يستلزم جهدا متواصلا من حيث تحديد مصادر جمع المعلومات التي يوثق فيها ، ودراسة كافة الاتجاهات وتحليلها والانتهاه منها إلى توقعات محددة ، ثم اقتراح توصيات في ضوء هذه الدراسة يبعث بها إلى الدولة . وربما كانت هذه الناحية هي أصعب جوانب العمل الدبلوماسي وأكثرها أهمية في نفس الوقت لأنه بمقدار صحة التحليلات التي يبعث بها الممثلون الدبلوماسيون حول مسائل معينة تكون قدرة الدولة على تكييف اتجاهاتها وعلاقاتها بالشكل الذي يخدم مصالحها أكثر من غيره .

ويقابل مهمة اعداد التقارير من جانب هؤلاء الدبلوماسيين ، الاهتمام بها والتوفر على دراستها من جانب الأجهزة الرسمية التي ترسل إليها هذه التقارير ، ومحاولة الربط بينها واستخلاص دلالات محددة لها ، والتعامل على هذا الأساس .

ويكفي لتوضيح صعوبة هذه المشكلة أن نذكر أن وزارة الخارجية الأمريكية يصل إليها سنويا مئات الآلاف من التقارير من مختلف بعثاتها الدبلوماسية في الخارج ، مما يشكل عبئا ضخما على مراكز اتخاذ قرارات السياسة الخارجية فيها ، فهذه التقارير يجب أن تدرس بعناية ، كما يجب حفظها بطريقة تسهل الرجوع إليها عند اتخاذ قرار معين ثم مقارنة هذه التقارير ببعضها لكشف جوانب التناقض أو التضارب بينها ، وهذا كله يحتاج إلى أجهزة على قدر مرتفع جدا من الخبرة والدقة والكفاءة التنظيمية . (١٧)

(د) المشولية الرابعة - التفاوض

ثم يبقى التفاوض أيضا كأحد المشوليات الرئيسية للعمل الدبلوماسي والهدف الذي تعلنه الدول من وراء لجوئها إلى التفاوض هو الرغبة في التوصل إلى اتفاق حول موضوع معين أو مشكلة معينة ، أو على الأقل استطلاع الظروف التي تكفل تحقيق هذا الاتفاق غير أن هذا الهدف المعلن قد يعكس الدوافع الحقيقية من وراء التفاوض كما قد يكون مخالفا لها تماما . وعموما فإن سعي الدول إلى التفاوض يتركز على افتراض رئيسي يتمثل في ادراكها بأن لها مصلحة مشتركة في الاتفاق ، بمعنى أن المزايا التي يجلبها الاتفاق لا تكون متاحة مع استمرار النزاع بينها .

وعموما هناك أربعة أنواع رئيسية من المشاكل التي تتفاوض الدول بشأنها وهي :

١ - الرغبة في توسيع نطاق بعض الترتيبات القائمة بغض النظر عما إذا كانت الترتيبات الجديدة الموسعة سيتناولها التغيير في بعض جوانبها أم أنها ستكون مجرد امتداد لأوضاع سابقة .

٢ - الرغبة في إعادة العلاقات بين دولتين إلى مجاريها الطبيعية إذا كانت تلك العلاقات قد تجمدت أو قطعت خلال فترة التوتر السابقة على إجراء المفاوضات

٣ - التفاوض من أجل إعادة توزيع الترامات الأطراف المختلفة في معاهدة أو في ترتيب دولي مشترك إذا توفر الإحساس لدى بعض الأطراف بوجود عدم تكافؤ بين الالتزامات في شكلها القائم وبين المنافع التي يحصلون عليها من ورائها .

٤ - التفاوض من أجل التوصل إلى وضع أو ترتيب معين يحقق المصلحة المشتركة أكثر مما يحقق مصلحة طرف من الأطراف مثل تفاوض دول أوروبا الغربية حول انشاء السوق الأوروبية المشتركة . (١٨)

وقد أشرنا إلى أن الأهداف المعلنة من التفاوض قد تتفق كما قد تختلف عن الأهداف الحقيقية الكامنة وراء هذا الاجراء . وفي هذا يقول أحد أساتذة العلاقات الدولية أن التفاوض في بعض الحالات يحدث للوصول إلى بعض النقاط الجانبية التي يتوقع أحد الأطراف من ورائها ميزات معينة ، وهو يقسم هذه الحالات إلى ستة أنواع هي :

١ - أن الهدف قد يكون الإبقاء على مسالك الاتصال بين الدولتين مفتوحة حيث أن هذه الاتصالات قد تسهل الوصول إلى بعض النقاط الأخرى التي لا ترتبط مباشرة بتصميم الموضوع الذي تتناوله عمليات التفاوض .

٢ - أن الهدف قد يكون استخدام التفاوض كأداة لمنع حدوث صراع مسلح حول بعض الجوانب العنصرية في علاقة الطرفين أو إيقافها إذا ما كان الصراع المسلح قد انفجر بالفعل ، وقد ينجح التفاوض في ذلك كما أنه قد يفتق لأن التفاوض لا يؤدي في كل الأحوال إلى تدعيم السلام .

٣ - أن الهدف الحقيقي من التفاوض قد يكون الحصول على معلومات أكثر عن أمر معين (ك أسلوب للتجسس) كما أن التفاوض قد يستهدف كشف نوايا الطرف الآخر والوقوف عليها والتعرف على الأهمية النسبية التي يملكها على هذا الهدف أو ذلك ، وكذلك التعرف على طبيعة الأدوات والأساليب التي يستخدمها هذا الطرف في حماية مصالحه والدفاع عنها .

٤ - ان الهدف الحقيقي قد يكون التمويه والتنظية على أمور معينة أي تضليل الطرف الآخر وتحويل اهتماماته من أمور معينة إلى أمور أخرى وخلق

انطباعات خاطئة لديه عن بعض الأوضاع وجعله يبى سلوكه وتصرفاته على هذا الأساس .

٥ - أن الهدف قد يكون استخدام التفاوض كأداة للدعاية وليس كأداة يتوصل من خلالها إلى اتفاقات حول المشكلات التي يتم التفاوض بشأنها مثلما يحدث في مؤتمرات القمة حيث تستخدم هذه المناسبات لعمل بعض الدعايات حول مشكلات معينة مثل نزع السلاح .

٦ - أن الهدف قد يكون استغلال التفاوض لاجداث تأثيرات معينة على طرف ثالث يقع خارج دائرة التفاوض المباشر ، أو بعبارة أخرى استخدام التهديد بالاتفاق كوسيلة لارغام هذا الطرف الثالث على قبول أوضاع معينة . ومن أمثلة ذلك التجاه بعض الدول إلى التفاوض مع الاتحاد السوفيتى كوسيلة للضغط على الولايات المتحدة (١٩) .

ومن الأمور التي تجدر الاشارة إليها مادامت في مجال الحديث عن التفاوض ، أن الجانب الأكبر من عملية التفاوض ينصرف إلى المساومة بين الأطراف الداخلة في اطار هذا التفاوض . والمساومة تبني هي الأخرى على عنصر المناورة بهدف التصاعد بالتأثير الدبلوماسى إلى الحد الأقصى وذلك دعماً للمركز الذي يسلوم منه كل طرف .

ويختلف توقيت عنصر المناورة بحسب القاطية التي تحسبها الأطراف المختلفة لهذا التأثير ، فقد تبدأ المناورة قبل الدخول في التفاوض كما أنها قد ترجأ إلى حين التفاوض فعلاً . فالمناورة السابقة على التفاوض تحسب بقصد التهيئة النفسية للطرف الآخر أو الإيحاء له مقدماً بأن هناك حداً أقصى للمساومة من جانبه ، كما قد يلجأ إلى هذه المناورات المبدئية للاستطلاع وجس النبض . أما المناورة التي تأتي في سياق التفاوض فهي التأثير في المراحل الأكثر حرجاً ويكون هدفها الضغط أو الاحراج أو التوريط لاضعاف قدرة الطرف الآخر على المساومة ونحسين مركز الطرف المناور في مواجهته . وهذا كله يوضح كيف أن المناورة ، أيا كان توقيتها ، هي أداة لتحسين علاقات التساوم المتبادل للأطراف الداخلة في أى شكل من أشكال المفاوضات .

والأدوات التي تستخدم في المناورات الدبلوماسية متنوعة ، فهناك مناورات يظلب عليها طابع الفعل الإيجابي في حين أن هناك مناورات تدخل في دائرة الأفعال السلبية . ففى بعض الحالات قد يكون الامتناع عن الفعل من قبيل الحواجز والاغراءات النفسية أو السياسية التي تدفع بالطرف الآخر إلى اتباع مواقف واتجاهات أكثر مرونة وأكثر ميلا إلى التنازل والمساومة ، في حين أن الأفعال الإيجابية قد تخرجه أديبا وسياسيا ونفسيا ، وتضغط عليه في اتجاه التقيد بمواقف أكثر عنادا وأقل مرونة ، ويكون تحديد الخط القاصل بين الفعل وعدم الفعل في دائرة التأثير بالمناورة في المفاوضات الدبلوماسية مرتبطا بالتقييم الذي يجريه كل طرف لمراكز الأطراف الأخرى وتحليل المؤثرات والظروف التي تدخل في تشكيل هذه المراكز ، والتعرف على الأهمية النسبية للأهداف التي تشملها هذه المساومات . (٢٠)

ومن الأشياء المخفق عليها ، أنه في الحالات التي يوجد فيها تصادم أو تناقض كامل في المصالح ، أو في الحالات التي تتداخل فيها مصالح بعض الأطراف (Overlapping Interests) لا يكون ثمة مجال للمساومة لأنه في حالة التناقض الكامل تتحول أداة حل هذا الصراع من المساومة بالطرق الدبلوماسية إلى الوسائل القائمة على العنف . وفي الحالات التي تتداخل فيها المصالح لا يكون الاجراء الدبلوماسي المناسب هو المساومة وإنما التنسيق والسبب في ذلك هو أن هذه المصالح المتداخلة هي مصالح مشتركة بطبيعتها وليست متصادمة ، ومن هنا فان الاطراف لا تحس بالحاجة إلى المساومة بقدر ما تحس بالحاجة إلى التنسيق في اطار اتفاق قائم فعلا .

وعلى ذلك يمكن القول بأن المواقف التي تحمل على المساومة لا بد وأن يتوافر فيها الشرطان الآتيان :

(١) أن تكون العلاقة التي تربط بين أطراف هذه المواقف مزيجا من المصالح المشتركة والمصالح المتعارضة ، فالمشاركة في بعض المصالح تستخدم كحافز للاتفاق عن طريق المساومات التي تحدث حول مجموعة المصالح التي يشملها الخلاف .

(ب) وأن يتوافر الإدراك لدى كل طرف بأن هناك شيئاً يكسبه من وراء المفاوضات وأن المدى الذى يستطيع أن يحققه في هذا المجال يتوقف على طبيعة أدوات التأثير التى يستخدمها في اضفاف المركز الذى يساوم منه الطرف الآخر. وبمعنى آخر ، فإن المواقف التى تحمل المساومات هى المواقف التى يعتمد معها أنه لا توجد خسارة من ورائها ، وإنما توجد مزايا يمكن أن تتحقق عنها بشكل أو آخر .

وعلى العموم فإن هناك عدداً من العوامل التى تؤثر في تقرير النتيجة النهائية التى تفر عنها المساومات في أى موقف من مواقف التفاوض بالطرق الدبلوماسية ، وهذه العوامل هى : (٢١)

١ - خصائص الأطراف المتفاوضة بما في ذلك تصوراتها واتجاهاتها ومدى عنف الضغوط التى توضع عليها من قبل الرأى العام الذى تعنيه هذه المفاوضات والمساومات ، فهذه التصورات والاتجاهات والضغوط العامة هى التى تتج الميل إلى المرونة أو عدم المرونة ، وإلى التساهل أو التشدد .

٢ - تاريخ العلاقات بين الأطراف المتفاوضة وما اذا كان ودياً أو عدائياً وكذلك الخبرة التى يكتسبها كل طرف من التطور التاريخى لهذه العلاقات ، فقد تكون محصلة هذه الخبرة الشك وعدم الثقة مما يكون دافعا إلى الحذر وعدم التساهل والسعى إلى الحصول على أقصى ما يمكن من الضمانات بعكس الحال فيما اذا كانت خبرة التجربة التاريخية تعطى انطبعا مختلفاً .

وعموماً يمكن القول بأنه اذا كان المظهر الغالب على علاقة الأطراف المتفاوضة هو الصداقة ، فإن اتجاه هذه الأطراف يكون أكثر مرونة وأكثر استعدادا للتعاون والاتفاق من خلال تقديم بعض التنازلات المتبادلة ، وذلك على خلاف ما يمكن أن يحدث في اطار العلاقات العدائية .

٣ - التوزيع القائم للقوى بين الأطراف التى تدخل في هذه المفاوضات وما يرتبط بذلك من تحديد لحجم الامكانيات الموضوعة في متناول كل طرف أو بصورة أكثر تحديداً ، فانه في الحالات التى تتميز بوجود اختلال شديد في

علاقات القوى بين طرفين تتعارض مصالحهم يضغط الميل إلى المساومة والتفاوض وبشكل قد يؤدي إلى انعدام هذا الميل أصلاً ، وذلك لسبب منطقي واضح وهو أن الطرف الأضعف لن يكون بحاجة إلى المساومة وإنما يستطيع أن يملئ شروطه بالكيفية التي تخدم مصالحه بصرف النظر عن رد الفعل الذي يحدث بالنسبة لمصالح الطرف الأضعف . كما أن الطرف الأضعف غالباً ما يحجم عن اللجوء في هذه المواقف لأنه يعلم مقدماً أن تفاوضه من مركز ضعف نسبي سيجهله الطرف الخاسر في هذه المساومات . وعلى خلاف ذلك فإنه في الحالات التي تكون فيها علاقة القوى بين الأطراف المتفاوضة مبنية على التكافؤ فإن أي من هذه الأطراف لن يقدم على عمل أية مبادرات تعبر عن استعداده للمساومة انتظاراً من الوقت الذي يجد نفسه منه في مركز قوة أفضل مما يعمل على تحسين وضعه في عملية المساومة .

٤ - التدرج النسبية للالتقاء أو التصادم في مصالح الأطراف المتفاوضة، فكلما اتسعت مجالات الالتقاء في المصالح كانت حظراً أكبر على المرونة وعدم التشدد ، والعكس صحيح .

٥ - عدد الأطراف الداخلة في نطاق هذه المفاوضات ، فكلما كثر الأطراف وتعددت المصالح التي تشملها عملية المساومة ، كانت المساومات أكثر توازناً وأدعى إلى تحقيق شكل أفضل من أشكال الاتفاق بين هذه الأطراف ، لأن تعدد الاتجاهات قد يكون من العوامل التي تساعد على تحييد جانب من الضغوط التي تمارسها بعض الأطراف على غيرها بعكس الحال فيما إذا كان عدد الأطراف محدوداً ، ففي هذه الحالة تنحرف المساومة إلى أن تكون أقل ميلاً إلى التوازن تبعاً للتفاوت في مراكز القوة النسبية للأطراف المشتركة فيها .

٦ - طبيعة المخاطر التي تشمل عليها المفاوضات ، فهناك حالات يظلب فيها الشعور بالتهديد لبعض المصالح الحيوية ، ومن هنا تكون المساومة حول أوضاع يعتقد أن استمرارها لا يزيل هذا التهديد أمراً غير مقبول بالنسبة للطرف الذي يجنيه التهديد .

وفي حالات أخرى يكون ازدياد التوتر في العلاقات حادا إلى درجة يعتقد معها أن تصاعد هذا التوتر سيعرض العلاقات بين الطرفين إلى مخاطر غير مرغوب فيها وإلى نفس مجموعة المصالح المشتركة بينهما ، في هذه الحالات يزداد الميل نحو المرونة والتساهل .

وعموما يمكن القول بأن ارتفاع درجة المخاطرة بالنسبة للطرفين يدفع إلى المرونة في استمنادهما للتفاوض والمساومة في حين أن ارتفاع درجة المخاطرة بالنسبة لطرف واحد منهما تدفع به إلى التشدد وعدم المرونة .

٧ - المهارات التكتيكية في مجال التفاوض ، وخصائص المتفاوضين من حيث القدرة على المناورة والانتعاش والتأثير وهي عملية تختلف من طرف إلى آخر كما أنها تؤثر في جانب منها على النتيجة النهائية لعمليات المساومة التي تجري بين هذه الأطراف حول مواقف معينة .

٨ - مدى الرغبة التي يديها كل واحد من الأطراف المتفاوضة خاصة بضرورة التوصل إلى تسوية مشتركة للمشكلات المتعلقة بينها .

وليس من الضروري في كل الحالات أن تكون نتيجة المساومات انمكاسا مباشرا لعلاقات القوى القائمة بين أطرافها ، بمعنى أنه ليس من الضروري دائما أن يكون الطرف الأعمى هو الذي يستفيد أكثر من هذه المساومات وبالعكس ، فهناك حالات يستطيع فيها التأثير بالمناورة والاعتراف إعطاء بعض الأطراف مزايا تفوق في حجمها امكانياتها النسبية من القوة مقارنة بامكانيات الأطراف الأخرى .

وفي نهاية هذا التحليل قد يكون من المفيد أن نشير باختصار إلى المراحل التي تسلكها المفاوضات بين أطرافها المختلفة ، حتى تكون عناصر الصورة الخاصة بموضوع التفاوض قد اتضحت في أذهاننا على قدر الامكان .

فعادة ما تبدأ المفاوضات وفي ذهن كل طرف أن يحصل على أقصى ما يمكن الحصول عليه بطريقة تقلبها الأطراف الأخرى . وعلى الرغم من ادراك كل

الأطراف لهذه الحقيقة ، وهي أن كل طرف يحاول الحصول على أكبر قدر من المزايا على حساب الآخرين ، إلا أن كل طرف يشعر بأن هناك مصلحة يحصل عليها من خلال الوصول إلى شكل ما من أشكال الاتفاق مع غيره من الأطراف.

ويترتب على ذلك أنه عند بدء المفاوضات يتولى كل طرف الدفاع عن مصالحه وتقديم وجهة نظره بالكيفية التي تستخدم هذه المصالح إلى أقصى حد . ولكن الدفاع عن المصالح بهذا الشكل لا يفي أن هذا الطرف يتوقع أن تكون النتيجة النهائية للمفاوضات مطابقة لهذا الحد الأقصى من المطالب التي يضعها أمام الأطراف الأخرى في البداية . والتجربة التي تفصل بين الحد الأقصى للمطالب التي يدافع عنها كل طرف وبين الحد المعقول لها ، قد تكون كبيرة إلى حد غير مقبول .

ومع تقدم المفاوضات وعدم استطاعة الوصول إلى تسوية تقرب بين مطالب الأطراف المختلفة يبادر أحد الطرفين أو كلاهما إلى ضغط بعض مطالبه كصير عن الرغبة في الوصول إلى اتفاق . وعادة ما تبدأ هذه التنازلات في دائرة المصالح أو المطالب المباشرة ثم تتدرج التنازلات المتبادلة بين الطرفين إلى مجالات أكثر أهمية حتى تقرب المواقف من نقطة التقاء مشترك تستخدم كأساس للاتفاق بين المتفاوضين . وبوجه عام يلاحظ أن التنازلات التي يقدم عليها أي طرف تكون متفقة مع القوة النسبية للمركز الذي يساوم منه .

وبالنسبة للتنازلات والتأثيرات التي تتركها على قدرة الأطراف المختلفة في الوصول إلى اتفاق ، فإن هذه التأثيرات تختلف بحسب الأحوال . فالأكثر الذي يتجه التنازل من جانب طرف يرتبط بتضيق الطرف الآخر للدافع من وراء هذا التنازل . فإذا فسر التنازل على أنه علامة ضعف ، كان ذلك داعياً لهذا الطرف إلى طلب تنازلات جديدة وربما كانت غير مقبولة أو غير ممكنة وهو ما قد يعقد الاتفاق وينتهي بتوقف المفاوضات .

ومن ناحية أخرى فقد يحجم طرف عن عمل تنازلات حتى لا يفسر اتجاهه خطأ بواسطة الطرف الآخر على أنه علامة ضعف ، وبهذا يكون هذا الاتجاه غير المرن والتابع فقط من تخوفات غير مؤكدة داعياً هو الآخر إلى

تصيب القدرة على الاتفاق والوصول إلى حل وسط . أما في الحالات التي لا ينظر فيها إلى هذه التنازلات المتبادلة على أنها ناتجة عن ضعف في مراكز الأطراف التي تقدمها، فهنا تكون التنازلات الأداة نحو تسهيل الوصول إلى اتفاق.

وفي مجرى عملية التفاوض والمساومات ، يقوم كل طرف بعملية اقناع للأطراف الأخرى ، كأن يحاول اقناعهم بأنهم لم يضعوا في اعتبارهم كل بدائل التصرف الممكنة ، وأن هناك بدائل قد تستخدم مصالحهم بشكل أفضل من المواقف التي يتخذونها بها ويصرون عليها . وهذا يتطلب بالتالي شرح كل واحد من هذه البدائل والنتائج التي يحتمل أن يؤثر بها في مصالح الأطراف التي تجري عملية اقناعها بالمعنى عن مواقفها الأصلية وتغييرها في اتجاه أو آخر . (٢٢)

وعلى أية حال، فإنه عندما ينطط أي طرف لسلوكه الذي يتناسب وموضوع المفاوضات ، فإن هذا التخطيط يجب ألا ينحصر في دائرة التكتيكات التي سيتبناها عند التفاوض فعلا ، وإنما يجب أن يأخذ أيضا في اعتباره كل أساليب المناورة التي يمكن القيام بها خارج المفاوضات ويكون لها تأثير مباشر عليها.

المراجعين

- (١)
Norman Padelford & George Lincoln, *The Dynamics of International Politics*,
op. cit., pp. 314 - 315.
- (٢)
حول خصائص الدبلوماسية التقليدية يمكن الرجوع الى :
Harold Nicolson, *The Evolution of Diplomacy*, (Collier Books, New York,
1966); pp. 89 - 125.
Harold Nicolson, *Diplomacy*, (Oxford University Press, New York, 1969),
pp. 28 - 40.
J.W. Burton, *Systems, States, Diplomacy and Rules*, (Cambridge at the
University Press, 1966), pp. 199 - 204.
- (٣)
Jack Plano, *Forging World Order*, op. cit., pp. 193 - 196.
Ivo D. Duchacek, *Nations And Men: International Politics Today*, (Holt,
Rinehart and Winston, Inc., N.Y., 1966), pp. 284 - 286.
W.W. Kujaki, *International Politics in a Revolutionary Age*, op. cit., pp.
668 - 674.
- (٤)
يمكن العثور على خصائص الدبلوماسية الثموية في الفصل الخامس بالدبلوماسية في :
Palmer & Perkins, *International Relations*, op. cit.
- (٥)
W. W. Kujaki, op. cit., pp. 660 - 663.
Ivo Duckacek, op. cit., pp. 282 - 283.
- (٦)
يمكن الرجوع الى مقالة داج مرفيلد التي قدم لها مفهومه وتصوره لا يفتيه بالدبلوماسية
الوثالية في :
George Lanyl (ed.), *Crisis and Continuity in World Politics*, op. cit., pp.
434 - 437.
Stephen S. Goodspeed, *The Nature and Function of International Organiza-
tion*, (Oxford University Press, New York, 1967), pp. 220 - 284.
- (٧)
Ole R. Holsti, *Alliance and Coalition Diplomacy*, in James Rosenau, *World
World Politics*, (The Free Press, New York, 1976), pp. 337 - 373.
- (٨)
د. اسماعيل صبري مقلد ، الوثائق الدولية ودبلوماسية الامم ، مجلة العلوم
الاجتماعية ، كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة الكويت ، عدد يناير ١٩٧٧ -
- (٩)
Soed Jatoenko and Kenneth Thompson, *Cultural Diplomacy*, Rosenau, *World
Politics*, op. cit., pp. 406 - 412.

| | |
|--|-------|
| | (1-) |
| Ibid. , pp. 406 - 407. | |
| | (11) |
| Ibid. , p. 407 | |
| | (17) |
| Ibid. | |
| | (17) |
| John Finder, Economic Diplomacy, in Rosensu, World Politics, op. cit., pp. 312 - 336. | |
| | (16) |
| Ibid. | |
| | (16) |
| Padelford & Lincoln, The Dynamics of International Politics, op. cit., pp. 323 - 324. | |
| | (17) |
| Ibid. , pp. 321 - 323. | |
| | (17) |
| Ibid. , pp. 323 - 324. | |
| | (18) |
| Fred Charles Ikle, How Nations Negotiate, (Harper & Row, New York, (1964), pp. 26 - 42. | |
| | (17) |
| Ibid. | |
| | (17-) |
| Andrew Scott, The Functioning of the International Political System, op. cit., pp. 172 - 173. | |
| | (11) |
| Ibid. , p. 176. | |

الدبلوماسية : مرجع مختارة

- 1 - Acheson, Dean, Power And Diplomacy, (Harvard University Press, Cambridge, Mass, 1968).
- 2 - Burton, J.W., Systems, States, Diplomacy and Rules, *op. cit.*
- 3 - Duckacek, Ivo. D., Nations And Men, *op. cit.*
- 4 - Foster, J.W., The Practice of Diplomacy, (Houghton Mifflin, Boston, 1906).
- 5 - Hankey, Maurice, Diplomacy By Conference, (Putnam, New York, 1946).
- 6 - Ikle, Fred, How Nations Negotiate, *op. cit.*
- 7 - Lell, Arthur, Modern International Negotiations, (Columbia University Press, New York, 1966).
- 8 - Landau, David, Kissinger : The Uses of Power, (Houghton Mifflin, Boston, 1973).
- 9 - McCamy, James, Conduct of the New Diplomacy, (Harper & Row, New York, 1964).
- 10 - McDermott, Geoffrey The New Diplomacy and its Apparatus, (Plume Press, London, 1973).
- 11 - Nicolson, Harold, Diplomacy, *op. cit.*
- 12 - —————, The Evolution of Diplomacy, *op. cit.*
- 13 - Pearson, Lester, Diplomacy in the Nuclear Age, (Harvard University Press, Cambridge, 1969).
- 14 - Pilschke, Elmer, Conduct of American Diplomacy, (Van Nostrand, Princeton, N.J., 1960).
- 15 - Randle, Robert, The Origins of Peace : A Study of Peacemaking and the Structure of Peace Settlements, (Free Press, New York; 1973).
- 16 - Spender, Sir Percy, Exercises in Diplomacy, (New York University Press, N.Y., 1970).
- 17 - Tayer, Charles, Diplomat, (Harper, New York, 1969).